الفصل السابع : أسباب العلة .

بعد أن تكلمنا عن كيفية إدراك العلة عند المحدثين يحسن بنا أن نتكلم عن الأسباب الكامنة وراء وقوع العلة في الحديث أو بعبارة أدق : الأسباب التي تقف وراء وهم الثقة في حديثه .

فحديث الثقة الضابط الأصل فيه القبول والاحتجاج ، إلا ما علم أنه أخطأ فيه وغلط فيه .

فماهي الأمور والدوافع التي تكون سببا في وقوع الأخطاء والأوهام في حديثه؟

يمكن من خلال دراسة وتأمل العلل التي يعل بها المحدثون الأحاديث الخروج بجملة من الأسباب تكمن وراء وقوع الخلل والغلط في رواية الثقة . منها :

السبب الأول :

إن الخطأ والوهم أمران لا ينفك عنهما الراوي مهما بلغ في الحفظ والتثبت والإتقان ، وخاصة إذا كان من المكثرين ، فقد يسهو الراوي ، وقد يذهل ، وقد ينسى ، وقد يشتبه عليه إسناد بآخر ، وقد يدخل عليه حديث في آخر .

فهذا شعبة مثلا ، وهو من هو في الضبط والإتقان ، حتى قال فيه أحمد : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن . وقال الثوري : شعبة أمير المؤمنين في الحديث[1] . ومع ذلك قال فيه أحمد : ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسامي الرجال[2] .

وقال أبو حاتم : وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال[3] .

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠١) .

(٢) مسائل أحمد لابن هانئ (٢/ ٢٤٥) والعلل لأحمد رواية المروذي وغيره (٥٤) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٧) - (١/ ٣٩٩) - (٢/ ٤٤٢) .

وقال العجلي: شعبة ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسامي الرجال قليلا[(١)].

وهذا جبل الحفظ مالك بن أنس، يقول فيه أحمد: وكان مالك من أثبت الناس وقد كان يخطئ[(٢)].

وهذا أمير المحدثين وحافظهم الكبير الإمام البخاري، على جلالته في الحفظ والضبط ومعرفة الرجال والخبرة بأسمائهم وألقابهم وبلدانهم، مع ذلك نص جماعة منهم الذهبي في تاريخه (٤/ ٢٤٧) و ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٢٦) وابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٠٣) وغيرهم على أنه تقع له أوهام في أسامي شيوخ أهل الشام.

فمن الأسباب المهمة لوقوع الوهم في رواية الثقة طبيعته البشرية المعرضة للوهم والخطأ.

قال ابن معين: من لا يخطئ في الحديث فهو كذاب[(٣)].

وقال: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدث فيصيب[(٤)].

وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم[(٥)].

وقال أحمد: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف[(٦)].

وقال ابن عدي: والثقة قد يهم في الشيء[(٧)].

---

(١) الثقات(٤٥٦).

وانظر فتح الباري لابن رجب (٥/ ٧٤) وتصحيفات المحدثين(١/ ٣٤) والعلل الكبير للترمذي، والتنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم(٢٥) لأبي علي الغساني.

(٢) العلل لأحمد (٢٠٤) رواية المروذي وغيره.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢/ ٦٥٧) والكامل لابن عدي (١/ ١٠٢) وشرح العلل (١١٥) والجامع (٢/ ٤١) والآداب الشرعية (٢/١٠٣).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢/ ٦٥٨) والكامل لابن عدي (١/ ١٠٢).

(٥) الكامل لابن عدي (١/ ١٠٢).

(٦) السير للذهبي (٩/ ١٨١) - (١٠/ ٢٤٧) وتهذيب التهذيب (١١/ ١٩٢) وتاريخ بغداد (١٤/ ١٤٥) (١٢/ ٢٦٩) وفي المصدر الأخير بلفظ: من يفلت من التصحيف.

(٧) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٨).

وقال مالك: هكذا حفظنا، وهكذا وقع في كتابي، ونحن نخطئ، ومن يسلم من الخطأ[١].

وقال وكيع بن الجراح : وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع ، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم[٢].

وقال ابن حبان في الثقات(٧/ ٩٧): والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ، ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة، لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها، ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ[٣].

وقال ابن حبان في الثقات كذلك(٦/ ٢٧٩): ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطىء، والوهم القليل يهم، حتى يفحش ذلك منه، لأن هذا مما لا ينفك منه البشر، ولو كنا سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك جماعة من الثقات الأئمة، لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ، بل الصواب في هذا ترك من فحش ذلك منه والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك منه البشر.

وقال الذهبي في ترجمة ابن المديني من الميزان (٣/ ١٤٠ـ ١٤١): وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه. . . ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا و الخطأ.

وقال ابن مهدي: من يبرئ نفسه من الخطأ فهو مجنون[٤].

---

(١) فتح المغيث(١/ ٢٠٤).

(٢) رواه الترمذي في العلل آخر الجامع (١٠/ ٣٤٥).

(٣) وانظر الثقات له (٨/ ٤٨٤) (٩/ ٢٨٥).

(٤) الآداب الشرعية (٢/ ١٠٣).

وقال مهنا لأحمد: كان غندر يغلط؟ قال: أليس هو من الناس[١].

وقال العسكري في تصحيفات المحدثين (١/ ٥): وما يسلم أحد من زلة وخطأ إلا من عصم الله.

وقال سفيان الثوري: ليس يكاد يفلت من الغلط أحد[٢].

وقال ابن عدي في الكامل (٥/ ٣٨٥): لأن الثقة وإن كان ثقة فلابد أن[٣] يهم في الشيء بعد الشيء.

وقال الإمام مسلم في التمييز (١٧٠): ومما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله.

وقال ابن التركماني في الجوهر النقي (٦/ ١٠٧): والغالب على من يحدث من حفظه أن يهم.

وقال ابن حجر في الفتح(٥/ ٢٧٨): وكان الأولى ترك ذلك، فإن الغلط لا يسلم منه كثيرا[٤] أحد.

والنقول في هذا كثيرة[٥].

قلت وخصوصا إذا كان الراوي من المكثرين، ففي الجرح والتعديل (٧/ ١٤٢): قلت لأبي زرعة عن قطبة بن العلاء و يحيى بن اليمان، أيهما أحب إليك في الثوري

(١) الآداب الشرعية (٢/ ١٠٢).

(٢) تهذيب الكمال(١/ ١٦١).

(٣) في المطبوع: فإنه، وكم في هذه الطبعة من أخطاء.

(٤) كذا في المطبوع، ولعله: كثير.

(٥) انظر السير (٦/ ٣٣٨) (٢٠/ ٨٨) والميزان (١/ ٥٣٥ ـ ٢/ ٢٠٣ـ ٢٠٤ـ ٢١٣) وشرح العلل (١١٥) واللسان (٣/ ٨٩ ـ ١/ ٢٨) والبدر المنير (٣/ ٤٢٦) والموقظة(٥٨) ونصب الراية(١/ ٣٤١) والآداب الشرعية (٢/ ١٠٣).

قال: يحيى أكثر حديثا، ومن كان أكثر حديثا منهما فهو أكثر خطأ.

وقال أحمد: أبو حصين أصح حديثا بقلة حديثه وكذا منصور أصح حديثا من الأعمش بقلة حديثه[١].

السبب الثاني:

تشابه الرواة في الأسامي والكنى والألقاب والنسب، بل والتلامذة والشيوخ والطبقة أو تقاربهم في ذلك.

وهذا هو السبب في وهم الراوي في الأسامي، فيقلب اسما باسم[٢]، أو يصحفه، أو يشتبه عليه راو بآخر، وأشده إذا اشتبه عليه ضعيف بثقة، فيصحح الواقف على الحديث السند، ولا يتنبه لما وقع فيه من ذلك.

قال الحاكم في المعرفة (١٧٨): ومن تهاون في معرفة الأسامي أورثه مثل هذا الوهم.

وقال (ص٢٢١): هذا النوع منه معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد فيشتبه كناهم وأساميهم، لأنها واحدة وقوم يتفق أساميهم وأسامي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد المعرفة، وهي سبعة أجناس، قل ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة، فإنها أجناس متفقة في الخط، مختلفة في المعاني، ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها. اهـ

وصدق أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيرمي حيث قال: وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه. رواه الحافظ عبد الغني في المؤتلف والمختلف (٢) ومن طريقه السمعاني في أدب الإملاء (١٧٢) وأبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم(٢٥).

---

(١) تهذيب التهذيب(٧/ ١١٦).

(٢) وهذا ما حذا بصالح جزرة إلى امتحان محمد بن يحيى الذهلي بقلب اسم راو لينظر هل يلقن ففطن، كما في تاريخ بغداد (٤/ ١٨٨).

وكان بعض المحدثين يمتنع من تحديث من لايحسن التفريق بين المشتبه من الأسماء والكنى كسعيد بن أبي مريم (ت ٢٢٤)، الذي قال لأحد الرواة عند ما سأله أن يحدثه: إن كنت تعرف الشيباني من السيباني وأبا جمزة من أبي حمزة كلاهما عن ابن عباس حدثناك[١].

وكانوا يمتحنون ضبط الرواة بمدى معرفتهم بالأسماء والكنى[٢].

وقال ابن المديني: أشد التصحيف التصحيف في الأسماء[٣].

وتأمل هذا المثال الدقيق الذي ينبئك ببراعة أئمة الحديث وبُعد نظرهم وقدرتهم على اكتشاف خفايا العلل بما وهبهم الله من حفظ واطلاع ومعرفة بالفن و دقة في النظر، و صدق عبد الله بن المبارك، قيل له: هذه الأحاديث الموضوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة[٤].

روى أبو داود في سننه (٣/ ٢٦٠ـ عون المعبود) والنسائي وأحمد وغيرهم من طريق حسين بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه. الحديث.

قال ابن القيم في جلاء الأفهام (٤١): ومن تأمل هذا الإسناد لم يشك في صحته لثقة رواته وشهرتهم وقبول الأئمة أحاديثهم، وعلته أن حسين بن علي الجعفي لم يسمع من

---

(١) تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب(١/ ٢).

(٢) انظر الإرشاد للخليلي(٣/ ٨٥٢). ولما اجتمع الحافظ الذهبي بابن دقيق العيد، قال له ابن دقيق العيد ممتحنا: من أبو محمد الهلالي؟ قال: ذاك سفيان بن عيينة، ثم قال له: من أبو طاهر؟ قال: ذاك المخلص. وكذا امتحن الحافظ ابن حجر يوما طلبته بمثل ذلك فأجاب الحافظ السخاوي. راجع القصتين في فتح المغيث.

(٣) تصحيفات المحدثين للعسكري(١/ ١٢) والتنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم لأبي علي الغساني (٢٥).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ٣) والخطيب في الكفاية (٥٣) من طريقه وابن عدي في الكامل (١/ ١٠٣).

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، وإنما سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم لا يحتج به ، فلما حدث به حسين الجعفي غلط في اسم الجد ، فقال : ابن جابر ، وقد بين ذلك الحفاظ ونبهوا عليه . اهـ ونحوه في تهذيب السنن له (٤/ ٢٧٣) ، وسأنقل عبارته فيه في أقسام العلة .

قلت : وذكر نفس هذا التعليل جماعة[1] . وحاصله أن في الراوة عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة ، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف ، وكان حسين الجعفي ، وأبو أسامة وغيرهما يرويان عن ابن تميم الضعيف ، فيخطؤون في اسمه ويجعلونه ابن جابر الثقة ، فيتوهم الواقف على حديثهم صحة الحديث ، وفيه مافيه .

مثال ثان : روى الدارقطني في سننه (٣/ ٧١) والحاكم (٢/ ٦٥) من طريق الدراوردي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : نهى عن بيع الكالئ بالكالئ . وصححه الحاكم والذهبي على شرط مسلم .

قال الألباني في إرواء الغليل (٥/ ٢٢٠) : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون ، غير أن له علة دقيقة يأتي بيانها . . . اهـ

قلت : وحاصل ما ذكره أن الحديث من رواية موسى بن عبيدة الضعيف عن نافع عن ابن عمر ، لا من رواية موسى بن عقبة الثقة ، أخطأ فيه بعضهم فغير اسمه ، فاغتر الحاكم والذهبي بظاهر الإسناد فصححاه .

مثال ثالث : قال ابن رجب في شرح العلل (٣٦٢-٣٦٣) : زهير بن معاوية روى عن واصل بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث منها : حديث الكمأة و حديث الحبة السوداء وحديث عرضت علي الجنة .

قال أحمد و أبو داود : انقلب على زهير اسم صالح بن حيان ، فقال : واصل ، إنما

(١) وانظر في قصة ابن جابر هذا : شرح العلل (٣٦١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٧٥) وعلل ابن أبي حاتم (١/ ١٩٧) والسير (٧/ ١٧٧) والنكت على ابن الصلاح (٣١٤) وتهذيب السنن لابن القيم (٤/ ٢٧٣) والجرح والتعديل (٥/ ٣٠٠) والتاريخ الكبير وغيرها كثير .

يروى عن صالح بن حيان فسماه واصلا .

وقال ابن معين: سمع منهما معا فجعلهما واحدا، وسماه واصل بن حيان.

وقال أبو حاتم: زهير مع إتقانه أخطا في هذا، ولم يسمع من واصل بن حيان ولم يدركه إنما سمع من صالح بن حيان، وهذا يوافق قول أحمد وأبي داود ويخالف قول ابن معين. . . اهـ

مثال رابع: وقع لجبل الحفظ البخاري: فعلق البخاري عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا: فأكون أول من بعث، فإذا موسى آخذ بالعرش.

حكم أبو مسعود الدمشقي وتبعه جماعة من المحدثين على البخاري بالوهم في قوله عن أبي سلمة ، إنما روى الماجشون هذا عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج لا عن أبي سلمة[١] .

والسبب في هذا الوهم أن عبد الله بن الفضل يروي عن كل من أبي سلمة و الأعرج، وهما متقاربان في الطبقة[٢] .

وتصحف على ابن مهدي: عبيد بن نضلة إلى عبيد بن بطة[٣] .

وقد نبه أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهما على أوهام عدة في أسامي الرواة.

فوهّم أبو زرعة من قال: فطر بن خليفة عن سلمة بن شرحبيل عن ابن عباس،

(١) فتح الباري (١٣/ ٤١٤). ومال ابن حجر إلى خلاف هذا ، وحمله على الوجهين.

(٢) وانظر أمثلة أخرى في الجرح والتعديل(٣/ ٤٦٠) والإرواء(٥/ ١١٦ـ٢٤٠) والميزان(٢/ ٢٠١) ونصب الراية(١/ ١٣ـ٢/ ٧٧ـ٣١١ـ٤/ ٣٣ـ١٢٧ـ٣٣٠) والفتح لابن حجر(٣/ ٩٧) وغيرها.

ولهذا اشتبه على عدد من المحدثين أسماء رواة فضعفوهم، وليسوا كذلك. ومن أكثرهم وقوعا في ذلك ابن الجوزي.

فانظر التنقيح لابن عبد الهادي(٢/ ١٣١ـ٨٥٥ـ٩٥٥ـ٩٦٨ـ١٠٤٧).

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٤٤).

وقال: الصحيح من قال: فطر بن خليفة عن شرحبيل بن سعد عن ابن عباس[١].

ووهّم أبو حاتم من قال: عن يزيد بن العتاب عن أبي هريرة، وإنما هو زيد بن أبي العتاب[٢].

ووهّم البخاري ومسلم والدارقطني وغيرهم شعبة في قوله: ثنا محمد بن عثمان، إنما هو عمرو بن عثمان[٣].

ووهّم عدد من الحفاظ يعلى بن عبيد في قوله عبد الله بن دينار بدل عمرو بن دينار. قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٢٩): وسبب الاشتباه على يعلى اتفاقهما في اسم الأب وفي غير واحد من الشيوخ وتقاربهما في الوفاة.

وخطأ أبو حاتم من قال: حبيب بن الشهيد، إنما هو حبيب بن شهاب[٤].

وكذا من قال: إبراهيم بن مهاجر، وإنما هو إبراهيم الهجري[٥].

ومن قال: عبد الله بن خنبش، وإنما هو عبد الرحمن بن خنبش[٦].

ومن قال: عبد الرحمن بن معاوية، وإنما هو عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر[٧].

ومن قال: أبو عقيل: وإنما هو عقيل بن طلحة[٨].

ومن قال: علقمة، وإنما هو عبيدة[٩].

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٧٣).
(٢) علل ابن أبي حاتم (٢/ ١٨٠ـ ١٨١).
(٣) الفتح لابن حجر (٣/ ٢٦٥).
(٤) العلل لابنه (١/ ٣٤١).
(٥) نفسه (٢/ ٨٣).
(٦) نفسه (٢/ ٢٠٣).
(٧) نفسه (٢/ ٣٢).
(٨) نفسه (٢/ ٣٩).
(٩) نفسه (٢/ ٧١).

ومن قال: أبو عياش وإنما هو ابن أبي عياش[١].

وخطأ غيره من قال: الحسن بن ذكوان، وإنما هو الحسين بن ذكوان[٢].

وخطأ أبو حاتم وأبو زرعة من قال: عطاء: وإنما هو عطية[٣].

وخطأ البخاري سفيانا في قوله: عبيد الله بن عبد الله بن عباس، وقال: الصحيح عبد الله بن عبيد الله بن عباس[٤].

وخطأ البخاري هشيما في قوله: المغيرة بن أبي برزة، وقال: الصحيح المغيرة بن أبي بردة[٥].

وخطأ كذلك قبيصة في قوله أم صفية، وقال الصحيح: أم صبية[٦].

وخطأ الترمذي من قال: عمرو بن أبي الأسد، وإنما هو عمر بن أبي سلمة[٧].

وخطأ مسلم في التمييز (١٧١) النعمان بن راشد، حيث قال عن الزهري عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، والصواب عامر بن واثلة.

وخطأ مالكا حيث قال عن الزهري عن عباد وهو من ولد المغيرة بن شعبة، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان.

وخطأ معمرا حيث قال عن عمر بن محمد بن عمرو بن مطعم، والصحيح هو عمر بن محمد بن جبير بن مطعم.

وروى أبو أسامة وغير واحد عن أسامة بن زيد عن سالم بن خربوذ أبي النعمان عن

---

(١) نفسه (٢/ ١٠٨).
(٢) التلخيص الحبير (٤/ ١٥١).
(٣) العلل (١/ ٩٨).
(٤) العلل الكبير (٣٨).
(٥) العلل الكبير (٤١).
(٦) العلل الكبير (٤٠).
(٧) العلل الكبير (٧٧).

أم صبية قالت: ربما اختلفت يدي ويدي رسول الله من إناء واحد. رواه أحمد والترمذي وابن ماجة.

ورواه وكيع عن أسامة بن زيد عن النعمان بن خربوذ قال سمعت أم صبية.

فوهم البخاري وكيعا في قوله هذا[1].

وذكر ابن رجب في فتح الباري (٦/ ٤١٠) حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر(باسم الله الرحمن الرحيم) خرجه الدارقطني والحاكم.

وقال: وظن بعضهم أنه إسناد صحيح وليس كذلك، فإن السراج وهم في قوله في إسناده حدثنا مسعر إنما هو أبو معشر، كذا قال الدارقطني والخطيب وقبلهما أبو بكر الإسماعيلي في مسند مسعر، وحكاه عن أبي بكر بن عمير الحافظ، وقال البيهقي: الصواب أبو معشر، وأبو معشر هو نجيح السندي ضعيف جدا. اهـ

وهذا ما حذا بالمحدثين إلى إفراد مثل هذا النوع من الاشتباه بالبحث، فألفوا فيه كتبا كثيرة، وهي المعروفة عندهم بكتب المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه في الرسم، والمتشابه المقلوب.

ولنذكر أمثلة لهذه الأنواع يتضح بها المقام، ولنقتصر على بعض ما أورده ابن الصلاح في مقدمته ومن عمل على كتابه بالشرح ونحوه، مع ضميمة نقول من المحدث الفاصل للرامهرمزي.

الأول: المتفق والمفترق.

وللخطيب فيه مصنف، وهو أنواع كما ذكر ابن الصلاح وغيره:

١ـ منه ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد، ستة كلهم بهذا الاسم، فالأول الفراهيدي، الثاني أبو بشر المزني، الثالث الأصبهاني، الرابع أبو سعيد السجزي، الخامس أبو سعيد البستي القاضي، عنه البيهقي، السادس أبو سعيد البستي

(١) العلل الكبير (٣٩).

الشافعي عنه أبو العباس العذري.

والأخيران منهما اشتبها كذلك في الكنية والنسبة، وذلك مما يزيد في اشتباه أحدهما بالآخر.

ومنه إبراهيم بن يزيد النخعي وإبراهيم بن يزيد التيمي: متفقان في الاسم واسم الأب والطبقة وكثير من الشيوخ والتلامذة.

٢ـ ومنه ما اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم.

من هذا النوع أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم بهذا الاسم، ويروون جميعا عمن يسمى عبد الله، وهم في عصر واحد.

أحدهم: القطيعي أبو بكر عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: السقطي أبو بكر عن عبد الله بن أحمد الدورقي.

الثالث: دينوري عن عبدالله بن محمد بن سنان.

الرابع: طرسوسي عن عبد الله بن جابر الطرسوسي.

فتأمل ما أشد الاشتباه في مثل هؤلاء الرواة، وهو في الأولين منهم أشد وأعظم، فزيادة على اتفاقهما في الاسم واسم الأب واسم الجد، اتفقا في الكنية واتفقا في اسم شيخهما في الاسم واسم الأب، فكل منهما: أحمد بن محمد بن جعفر أبو بكر، وشيخهما: عبد الله بن أحمد.

ومن هذا النوع كذلك محمد بن يعقوب بن يوسف، اثنان في عصر واحد، روى عنهما جميعا الحاكم، أحدهما: أبو العباس الأصم، والثاني أبو عبد الله الأخرم الحافظ.

٣ـ من اتفقت كناهم ونسبهم كأبي عمران الجوني، اثنان: عبد الملك التابعي وموسى بن سهل البصري.

٤ـ من اتفقت كناهم وأسماء آبائهم، كأبي بكر بن عياش ثلاثة: القارئ، والحمصي، والسلمي.

٥ـ من اتفقت أسماؤهم وكنى آبائهم، كصالح بن أبي صالح، أربعة كلهم تابعون: الأول مولى التوأمة، الثاني الذي أبوه ذكوان السمان، الثالث السدوسي، الرابع مولى عمرو.

الثاني: المؤتلف والمختلف.

وفيه مصنفات مشهورة للأزدي والدارقطني والخطيب وابن ماكولا والذهبي وابن حجر وابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهم، وهذه كلها مطبوعة.

وحقيقته: اتفاق الأسماء خطا واختلافها نطقا.

فمثال ذلك في الأسماء: سلاّم وسَلاَم، وعُمَارة و عِمارة، وحزام وحرام، ويسار وبشار وسيار، وبشر وبُسْر وبشير، ويزيد وبريد، وحارثة وجارية، وجرير وحريز، وسليمان وسلمان، وشبان وسنان، وعبد وعبيد وعبدة وعباد وعبادة.

ومثال الألقاب: البزاز والبزار، والحمال والجمال، والحناط والخياط، والخباز والخزاز، والجزار والجرار.

ومثال الكنى: أبو حمزة وأبو جمرة، وأبو الجوزاء وأبو الحوراء، وأبو نضرة وأبو بصرة وأبو بصير وأبو نصر وأبو النضر وأبو بصيرة وأبو نُصيرة.

ومثال النسب: الشيباني والسيباني، والزبيدي والزيدي والربدي والزنبري والزبيري.

الثالث: المتشابه.

للخطيب فيه مصنف مطبوع.

ومن أمثلته: موسى بن عَلي وموسى بن عُلي، ومحمد بن حنين ومحمد بن جبير،

ومطرف بن واصل ومصرف بن واصل، وأحمد بن الحسين وأحيد بن الحسين.

الرابع: المتشابه المقلوب.

للخطيب فيه مصنف كذلك، لم يطبع بعد.

ومنه: يزيد بن الأسود الصحابي والأسود بن يزيد التابعي، والوليد بن مسلم التابعي البصري ومسلم بن الوليد المدني الدمشقي.

ويشتد الاشتباه ويقوى إذا كان المتشابهون في الاسم أو الكنى أو النسب وغيرها متفقي الطبقة أو متقاربيها ويروون عن نفس الشيوخ أو أكثرهم، ويروي عنهم نفس التلاميذ أو أكثرهم.

وقد أسلفت قريبا أمثلة لذلك، ومنه أيضا ما حكاه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٢٨١): حميد بن قيس المكي، وحميد بن قيس الأنصاري، وهما متقاربان في الطبقة، ويتفقان في كثير من الشيوخ والتلاميذ.

وشريح القاضي وشريح بن هانئ، رويا عن علي وغيره، وعنهما النخعي وغيره.

وداود بن أبي هند وداود بن يزيد الأودي وداود بن الحصين وداود بن شابور، وهم متقاربون في الطبقة، ويتفقون في كثير من الشيوخ والتلاميذ.

وهكذا منصور بن المعتمر ومنصور بن زاذان، وحماد بن سلمة وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن سعيد العطار، وهشام بن حسان وهشام الدستوائي، ويونس بن عبيد ويونس بن يزيد.

ومن أعجب ماحكاه الرامهرمزي (٢٨٧) أن في الرواة كثيرين مكنون بأبي صالح، جماعة منهم تابعيون، رووا جميعا عن أبي هريرة: منهم أبو صالح السمان، وأبو صالح مولى عثمان، وأبو صالح الأشعري، وأبو صالح الحنفي، وأبو صالح الخوزي، وغيرهم فيقعون في الأسانيد بكناهم (أبو صالح عن أبي هريرة) فيشتد الالتباس.

السبب الثالث :

تشابه الأسانيد وكثرتها كثرة يتعذر ضبطها ضبطا متقنا خاليا من الغلط والوهم، فيدخل على الراوي إسناد في آخر أو يقلب هذا الإسناد لذاك المتن أو العكس، أو يختلط عليه إسناد بآخر، وهكذا.

ولهذا السبب جرت عادة المحدثين بامتحان الرواة بقلب الأسانيد وتغييرها، كما وقع لثابت البناني[(١)] ومحمد بن عجلان[(٢)]، وأبان بن أبي عياش[(٣)]، والحسن بن سفيان[(٤)]، وعبد الرحمن بن مهدي[(٥)]، وأبي نعيم الفضل بن دكين[(٦)]، والبخاري[(٧)]، والدارقطني،

(١) فتح المغيث (١/ ٢٧٥).

(٢) المحدث الفاصل (٣٩٨-٣٩٩) والميزان (٣/ ٦٤٥).

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٧٥).

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٤).

(٥) الجامع للخطيب (١/ ١٣٥-١٣٦).

(٦) النكت لابن حجر (٣٧٢) والجامع الخطيب (١/ ١٣٦) وتاريخ بغداد (١٢/ ٣٥٣) وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٤) وفتح المغيث (١/ ٢٧٦).

(٧) انظر هدي الساري (٤٨٦) وفتح المغيث (١/ ٢٧٤) وبيان الوهم والإيهام (٤/ ٥٨) وتاريخ بغداد (٢/ ٢٠) وغيرها.

وقد تكلم في هذه القصة، بأن ابن عدي رواها فقال (سمعت عدة مشايخ يحكون) : وهم مجهولون . فلا تصح القصة، انظر التأصيل لبكر أبي زيد (٧٩) وقصص لاتثبت لمشهور سلمان.

قلت : لكن قد قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧٤): ولايضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها ، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم . اهـ.

وهذا الذي ينبغي المصير إليه ، وخصوصا وأنها قصة لاتعلق لها بالحلال والحرام، وقدا اشتهرت عند العلماء وذكرها المؤرخون ، ولو لم يكن لها إسناد لكانت شهرتها كافية في تثبيتها ، ولهذا نظائر كثيرة ليس هذا محل ذكرها.

زد على هذا أن للقصة طريقا أخرى وهي مارواه محمد بن أبي حاتم وراق البخاري وأحد الملازمين له والعارفين بسيرته في ترجمته له : وقد أكثر الذهبي في السير من اعتمادها، فقد قال رحمه الله : عن سليم بن مجاهد سمعت أبا الأزهر يقول ، فذكر القصة . كذا في السير(١٢/ ٤١١).

وهؤلاء الرواة جيعا من تلامذة البخاري ، وسليم بن مجاهد لم أجد له ترجمة.

والعقيلي[١] ومحمد بن يحيى الذهلي[٢]، وغيرهم، ومن آخرهم الحافظ المزي[٣].

فمن فطن للقلب دل على حفظه، والعكس بالعكس.

قال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٣٧٢): وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان، كان شعبة يفعله كثيرا لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنه ضابط. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٤٦-١٤٧): سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي زائدة عن أشعث عن محمد عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (أتاكم أهل اليمن، الإيمان يمان) قال أبي: هذا خطأ، كذا رواه مسروق بن المرزبان عن ابن أبي زائدة، وهو خطأ، إنما هو أشعث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فدخل له حديث في حديث، دخل له ذاك الحديث في هذا الحديث. اهـ

وخطّأ أبو حاتم من قال: عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، إنما هو عطاء بن السائب عن سلمان الأغر عن أبي هريرة[٤].

وخطّأ أبو زرعة من قال: الزهري عن سالم عن أبيه، إنما هو الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر[٥].

وخطّأ من قال: عن ابن المبارك عن عبد الله بن عقبة الحضرمي عن عطاء بن دينار الخولاني أنه سمع فضالة بن عبيد الأنصاري قال سمعت عمر.

والصحيح هو عن عبد الله بن لهيعة بن عقبة نسبه إلى جده عن عطاء بن دينار عن

---

(١) النكت (٣٧٤) وبيان الوهم والإيهام (٤/ ٥٨) وفتح المغيث (١/ ٢٧٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ١٨٨).

(٣) فتح المغيث (١/ ٢٧٢).

(٤) العلل لابنه (١/ ١٠١).

(٥) العلل (٢/ ٣٣٣).

أبي يزيد الخولاني أنه سمع فضالة عن عمر[١].

السبب الرابع:

عدم ضبط الراوي لبعض مروياته ضبطا متقنا لعارض من العوارض أو لسبب من الأسباب الآتي ذكرها:

أـ إما لتغير في الحفظ في بعض المواطن دون بعض.

وقد وقع هذا لجماعة: منهم معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، ومنهم إسماعيل بن عياش، حديثه عن الشاميين جيد، وعن غيرهم ضعيف، ومنهم زهير بن محمد الخراساني، حديث الشاميين عنه ضعيف، ومنهم جعفر بن برقان، حديثه عن الزهري ضعيف، وغيرهم[٢].

وذكر ابن حبان في المجروحين(٨٢٧) وعنه ابن حجر في تهذيب التهذيب (٥/ ١١١) عن العباس بن الفضل أنه كان إذا حدث عن أهل البصرة أتى عنهم بأشياء تشبه أحاديثهم المستقيمة، وإذا روى عن أهل الكوفة أتى بأشياء لا تشبه حديث الثقات.

والحامل لهم على ذلك أشياء: منها أن يحدث في غير بلده من حفظه أو يحدث في موطن ما بعد تغير حفظه لكبر أو آفة أو غيرها، أو لأن الآخذين عنه لم تطل مجالستهم له أو لتساهلهم في السماع أو تساهله هو في التحديث وغير ذلك.

بـ وإما لذهاب بصره.

قال النسائي عن أبي حمزة السكري: لا بأس بأبي حمزة، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد[٣]، ونحوه لأحمد[٤].

(١) العلل (١/ رقم ١٠٢٢).
وانظر العلل كذلك (١/ ٣٤ـ ٩٠ ـ ١٥١) ـ (٢/ ٦٩ ـ١٠١ ـ١٦٣ ـ ٢٢٦).

(٢) وتراجم هؤلاء معروفة، فلتطلب في مظانها. ولبعض المعاصرين مصنف في هذا الباب.

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٣٠).

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٥٩).

وقال ابن يونس عن عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم المصري: وكان قد عمي فكان يحدث حفظا، فأحاديثه مضطربة[١].

وقال أحمد بن زهير عن أبيه: كان يعاب على يزيد بن هارون أنه كان بعدما أضر يأمر من يلقنه حديثه من كتابه ويتحفظه[٢].

وقال رجل لابن معين: إني سمعت علي بن المديني يقول: ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون قال: كان يزيد بن هارون يحفظ من كتاب، كانت له جارية تحفظه من كتاب[٣].

وكذلك عبد الرزاق لما ذهب بصره خلط[٤]. وقال أحمد: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع عنه، وقد ذهب بصره كان يلقن أحاديث باطلة[٥].

وكذلك سويد بن سعيد الحدثاني لما ذهب بصره لقن أحاديث ليست من حديثه.

ولعل لهذا السبب كان ابن خزيمة يقول إذا روى عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر: ثنا أبو الأزهر وكتبته من كتابه. لأنه كان عمي ولم يكن حافظا[٦].

وسئل ابن المديني عن سويد فحرك رأسه وقال: ليس بشيء، وقال: الضرير إذا كانت عنده كتب فهو عيب شديد، وقال: هذا أحد رجلين، إما رجل يحدث من كتابه أو من حفظه، ثم قال: هو عندي لا شيء. قيل له: فإنه يحفظ ثلاثة آلاف. قال: فهذا أشد، يكرر عليه[٧].

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٩).

(٢) شرح العلل (١٥٨) وتذكرة الحفاظ (١/ ٣١٩). وانظر تعليق الذهبي عليه؛ ونحوه في السير(٩/ ٣٦٣) ورواه الخطيب في الكفاية (٢٩٥).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٨٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩).

(٥) شرح العلل (٣٢٠).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٦٦) وللحاكم توجيه آخر لهذا الكلام، فانظره هناك.

(٧) تاريخ بغداد (٩/ ٢٢٨).

ج- وإما لصغر سنه.

لأن الصغر مظنة عدم الضبط عموما بخلاف الكبر، فهو وقت كمال النضج وتمام قوة العقل، وكان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان مجالس السماع.

قال ابن المديني عن أبي بكر بن أبي الأسود: سماعه من أبي عوانة ضعيف لأنه كان صغيرا[١].

ولهذا قال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة[٢].

وقال أحمد بن موسى الباشاني عن إسحاق بن راهويه: وكان سمع من ابن المبارك وهو حدث، فترك الرواية عنه لحداثته[٣].

وقال معمر بن راشد: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد[٤].

وقال مهنا: قلت لأحمد: أيهما أثبت: الوليد بن مسلم أو القرقساني، يعني محمد بن مصعب، قال: الوليد، كان القرقساني صغيرا في الأوزاعي[٥].

وقال الحافظ المستغفري عن البزدوي: يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع[٦].

وقال ابن معين: عبد الله بن وهب المصري ليس بذاك في ابن جريج كان يستصغر[٧].

قال ابن رجب: يعني أنه سمع منه وهو صغير[٨].

(١) الميزان (٢/ ٤٩١).
(٢) السير (١٣ / ٣٩٢).
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٩٠).
(٤) شرح العلل (٢٨٤) وفتح الباري لابن رجب (١/ ٢٩٩).
(٥) شرح العلل (٣٠٦).
(٦) السير للذهبي (١٥/ ٢٧٩).
(٧) الكامل (٤/ ٢٠٢) وشرح العلل (٢٧٣). ووقع في الكامل: وابن جريح كان يستصغره، وهو تصحيف.
(٨) شرح العلل (٢٧٣).

وقال يعقوب بن شيبة عن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود: تكلموا في روايته عن أبيه لصغره[(١)].

وقال أبو حاتم عن يحيى بن نصر بن حاجب: عندي بليته قدم رجاله[(٢)].

وقال ابن المديني: حديث الأعمش عن الصغار كأبي إسحاق وحبيب وسلمة ليس بذاك[(٣)].

وقال أحمد: حماد بن سلمة إذا روى عن الصغار أخطأ[(٤)].

وقال ابن تيمية في الفتاوى (٢٤/ ١٤٧): والصواب ما قاله أبو بكر، وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل، وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي، ولم يضبط ما قالته. اهـ

وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة ثم الثوري، قال: وشعبة أقدم سماعا من سفيان، قلت: و كان أبو إسحاق قد تأخر، قال أبي: والله هؤلاء الصغار زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام[(٥)].

وعن نعيم بن حماد قال: سمعت ابن عيينة يقول: لقد أتى هشام بن حسان عظيما بروايته عن الحسن. قيل لنُعيم: لم؟ قال: لأنه كان صغيرا[(٦)].

وقال صالح بن محمد: إبراهيم بن سعد سماعه من الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيرا حين سمع من الزهري[(٧)].

---

(١) الميزان (٢/ ٥٧٣).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٣) وتاريخ بغداد (١٤/ ١٦٥).

(٣) شرح العلل (٣٤٧).

(٤) شرح العلل (٣٣٨).

(٥) شرح العلل (٢٩٢) وانظر سؤالات أبي داود لأحمد (٣١٠).

(٦) الجرح والتعديل (١/ ٤٣) والكفاية (٧٢).

(٧) تاريخ بغداد (٦/ ٨٠).

قلت: وهذا ليس على إطلاقه عندهم، فقد قدم أحمدُ ابنَ عيينة على أصحاب عمرو بن دينار. فقيل له: كان صغيرا. قال: وإن كان صغيرا، فقد يكون صغيرا كيسا[١].

وسئل أحمد عن إسحاق بن راهويه، قال: لا أعلم إلا خيرا. قلت: إنهم يذكرون أنه كان صغيرا، قال: قد يكون صغيرا يضبط[٢].

ونختم هذه النقول بهذه الطرفة العجيبة: قال جعفر بن محمد الصائغ: اجتمع عفان وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة: علي بن المديني في حماد بن زيد، وأحمد في إبراهيم بن سعد، وابن أبي شيبة في شريك، فقال له ابن المديني: وعفان في شعبة.

قال الذهبي في التذكرة(١/ ٣٨٠): قلت: هذا على وجه المزاح والتعنت، فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين، وهم أحداث فغيرهم أثبت في المذكورين منهم[٣].

د ـ وإما لكبر وشيخوخة.

قال ابن عيينة: كان هشام أعلم بحديث الحسن من عمرو بن دينار لأن عمرو بن دينار لم يسمع من الحسن إلا بعد ما كبر[٤].

وقال الحاكم عن يزيد بن أبي زياد: فلما كبر ساء حفظه، فكان يقلب الأسانيد ويزيد في المتون[٥].

---

(١) شرح العلل (٢٧٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٩٨) والكفاية (٨١) وتاريخ بغداد (٦/ ٣٣٣) وتهذيب الكمال (٢/ ٤١٠).
وانظر الجرح والتعديل (٩/ ٥٦) والعلل لأحمد (٦٠ـ ٥٥ـ ٤٩ـ رواية المروذي وغيره) والمنتخب من العلل للخلال لابن قدامة (١٨٣) والعلل لابن أبي حاتم(٢/ ٦٤ـ١/ ٨٧) وتهذيب التهذيب (١/ ١٠٦) ـ (٨/ ٥٩ـ ٧١ـ٣١٢ـ ٣١٣) ـ (١١/ ٣٣) والميزان (٣/ ٢٩٠) وشرح العلل (٧٢ـ ٢٦٠ـ ٢٦٦ـ ٢٩٢ـ ٢٩٧) وتاريخ بغداد (١٤/ ٣٨١) (١٢/ ٤٧٠) والسير للذهبي (١٠/ ١٣١ـ٦/ ١٩١).

(٣) ثم رأيت القصة في تاريخ بغداد (١٢/ ٢٦٧) ـ (١٤/ ١٨٧)، وحمل ما ذكر على المزاح أحد رواة القصة، وهو عمر بن أحمد، فلعل الذهبي أخذه عنه.

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٥٤).

(٥) نصب الراية (١/ ٤٠٢). وهذا النص فات صاحب التهذيب والميزان، وله أشباه ونظائر كثيرة، سأستوفيها في زوائد التهذيب.

سئل أحمد عن أبي الوليد الطيالسي وحجاج بن المنهال فقال: أبو الوليد عند الناس أكبر، كان يقال سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء، كان سمع منه بآخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره[١].

وقال القاضي إسماعيل المالكي: بلغني عن علي بن المديني، أن يحيى القطان كان يضعف أشياء حدث بها هشام بن عروة في آخر عمره، لاضطراب حفظه بعد ما أسن[٢].

وقال الذهبي عن عبد الملك بن عمير: والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا[٣].

وقال في التذكرة (١/ ١٣٦): مااختلط الرجل ولكن تغيَّر تغيُّر الكبر.

وقال في السير (١١/ ٣٧٨): وفي الجملة فكل أحد يتعلل قبل موته غالبا، ويمرض فيبقى أيام مرضه متغير القوة الحافظة، ويموت إلى رحمة الله على تغير.

وقال الحافظ في الفتح (١/ ٣٦٦): وإنما رجح البخاري رواية أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين، لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع، لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ. . . . اهـ

وقال ابن أبي ليلى: كنا نأتي زيد بن أرقم، فقلنا له: حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. يقول: إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب(١١/ ٤٣).

(٢) شرح العلل (٢٧٢).

(٣) الميزان (٢/ ٦٦١)

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ١٦) وسنن ابن ماجة (١/ ١١) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٥٠) والكفاية (٢٠٥).

وتغير الحفظ بالكبر كان معروفا في الصدر الأول، فقد قال الحسن عن أنس: لقد حدثني وهو جميع منذ عشرين سنة، فلا أدري أنسي أم كره أن تتكلوا. رواه البخاري.

قال الحافظ: وهوجميع أي مجتمع العقل، وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبر الذي هو مظنة تفرق الذهن وحدوث اختلاط الحفظ[١].

قلت: ولهذا السبب استحب أهل الحديث قطع التحديث عند كبر السن[٢].

قال القاضي عياض: وإنما كره من كره لأصحاب الثمانين التحديث لكون الغالب على من يبلغ هذا السن اختلال الجسم والذاكرة وضعف الحال وتغير الفهم وحلول الخرف[٣].

هــ وإما لعدم ممارسته لحديثه وتثبته فيه.

كان من عادة كثير من المحدثين تكرار سماع الحديث من الشيخ، طلبا لمزيد التثبت فيه.

وتكرار السماع للحديث له فائدتان:

* الأولى: لأجل النظر في حفظ المسموع منه ومدى تثبته في حديثه، كما كان شعبة يفعل.

* الثانية: لأن تكرار السماع يعين على ضبط حفظ المسموع على الوجه المرضي.

قال حماد بن زيد: ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة، لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة يعاود صاحبه مرارا، ونحن كنا إذا سمعناه مرة اجتزينا به[٤].

(١) الفتح (١٣/ ٤٧٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (٢٢٦) و شرح العراقي لألفيته (٢/ ٢٠٦) وشرح السخاوي (٢/ ٢٨٧).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢٨٨).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ١٦٨ـ٤/ ٣٧٠) وابن عدي في الكامل (١/ ٧٨) ومن طريقه البيهقي في المدخل (٩٧) والخطيب في الجامع (٢/ ٤٢) والذهبي في السير (٧/ ٢١٩) بسند صحيح.

وقال شعبة: ما رويت عن رجل حديثا واحدا إلا أتيته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من عشرة، والذي رويت عنه خمسين حديثا أتيته أكثر من خمسين مرة، والذي رويت عنه مائة أتيته أكثر من مائة مرة، إلا حبان الكوفي البارقي، فإني سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه، فوجدته قد مات.

رواه الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤٨ـ تحفة) وابن عدي في الكامل (١/ ٧٥).

وقال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم في الزهري علي يونس أحدا، قال أحمد: تتبعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارا[١].

وقال أبو الوليد: سألت شعبة عن حديث فقال: لا أحدثك لأني سمعته من أبي عون مرة واحدة[٢].

وقال سفيان: رأيت شعبة في صحراء عبد القيس، فقلت: أين تريد؟ قال الأسود بن قيس أستثبته أحاديث سمعتها منه[٣].

وقال شعبة: ما من حديث إلا وقد اختلفت إليه غير مرة[٤].

وقال شعبة: سألت طلحة بن مطرف عن هذا الحديث أكثر من عشرين مرة[٥].

وقال ابن حبان في الثقات(٦/ ٣٣٩) عن زائدة بن قدامة: كان من الحفاظ المتقنين وكان لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات[٦].

وقال أبو حاتم الرازي: الزبيدي أثبت من معمر في الزهري خاصة لأنه سمع منه مرتين[٧].

---

(١) الجرح (٩/ ٢٤٩).
(٢) الجرح (١/ ١٦٨) والسير (٧/ ٢٢١).
(٣) الكامل (١/ ٧٦).
(٤) الكامل (١/ ٧٥) وتاريخ بغداد (٩/ ٢٦٥).
(٥) الجرح (١/ ١٦٤).
(٦) وعنه الحافظ في التهذيب (٣/ ٢٦٥).
(٧) شرح العلل (٢٦٧).

وقال ابن إدريس: ليس أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي، وذلك أنه أملى عليه إملاء مرتين بالحيرة[١].

وقال الحافظ في الفتح (١/٢٩١): وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى إملاء، فتأكد ترجيح روايته.

وقال السخاوي في فتح المغيث (٢/٢٦٨): كذلك يستحب بيان ما فيه دلالة لمزيد ضبط وإتقان، كتكرر سماعه للمروي وقد فعله غير واحد من الحفاظ فيقول حدثنا فلان غير مرة .اهـ.

وقال إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الهروي الحافظ: ما من حديث من حديث هشام إلا وقد سمعته ما بين العشرين مرة إلى ثلاثين مرة، وكنت أوقفه[٢].

و- وإما لانشغاله بما يشغله عن الحفظ والضبط، كالعبادة والتجارة والقضاء والفقه والرأي ونحو ذلك.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٢): قاعدة الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط، وقد قال أبو عبد الله بن مندة: إذا رأيت في حديث: حدثنا فلان الزاهد، فاغسل يدك منه، وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث[٣].

وقد ذكرنا ذلك مستوفي فيما تقدم.

والحفاظ منهم قليل فإذا جاء الحديث من جهة أحد منهم، فليتوقف فيه حتى يتبين أمره[٤].

---

(١) الجرح (٣/ ٥٣٨) والميزان (٢/ ٩١) وتاريخ بغداد (٨/ ٤٧٨).

(٢) الميزان (١/ ٤٣).

(٣) رواه مسلم(١/ ١٧) وابن حبان في المجروحين(١/ ٦٧) والخطيب في الجامع(٢/ ١٩٩) والكفاية(١٩٠) وابن عدي في الكامل(٥/ ١١١)

(٤) انظر الكامل لابن عدي(٣/ ٢١٧) والفتاوى(١١/ ٤٢).

قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرا، ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.

وقد اختصر شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة، فأتى به بعبارة أخرى فقال: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته، وهذا يشبه كلام الفقهاء، وكذلك روى حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين من ماء، وهذا رواه بالمعنى الذي فهمه، فإن لفظ الحديث: أنه كان يتوضأ بالمد، والمد عند أهل الكوفة رطلان.

وكذلك سليمان بن موسى الدمشقي الفقيه: يروي الأحاديث بألفاظ مستغربة.

وكذلك فقهاء الكوفة ورأسهم حماد بن أبي سليمان وأصحابه وأتباعهم، وكذلك الحكم بن عتيبة وعبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك وغيرهم.. إلى آخر كلامه.

قلت: وممن شغله القضاء عن إحكام الحديث شريك القاضي، وحفص بن غياث، ومحمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى، وقيس بن الربيع[1].

قال صالح جزرة عن شريك: صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقال العجلي عنه: من سمع منه قديما فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط، وقال أبو زرعة عن حفص بن غياث ساء حفظه بعدما استقضى[2].

وكذلك شبيب بن سعد كان يختلف في تجارة إلى مصر، قال ابن عدي: وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير ولعل شبيبا[3] بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من

---

(١) انظر النظر في أحكام النظر لابن القطان(٧٢).

(٢) وهذا ليس على إطلاقه، فليس كل من اشتغل بالقضاء ضعف بسببه، نعم وهو مظنة لذلك، وممن لم يشغلهم القضاء عن الضبط والإتقان: معاذ بن معاذ العنبري.

(٣) في الأصل: شبيب.

حفظه فيغلط ويهم[١].

وقال ابن عدي في الكامل (٦/ ٤١٥): والزهاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب.

وقال ابن حبان في مقدمة المجروحين (١/ ٦٧): ومنهم من قد كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدث رفع المرسل وأسند الموقوف وأقلب الأسانيد وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يشبه هذا حتى خرج عن حد الاحتجاج به. اهـ

ومن الرواة من كان يشغله في رحلته التنزه وأكل طيب الثمار عن العلم فمثله لا يقارن بمن كان يكب على العلم وينقطع للاشتغال به وتحصيله، قال هانئ بن النضر: كنا عند محمد بن يوسف ـ يعني الفريابي ـ بالشام، وكنا نتنزه فعل الشباب في أكل الفرصاد ونحوه، وكان محمد بن إسماعيل ـ يعني البخاري ـ معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويكب على العلم[٢].

ز ـ وإما للانشغال بحفظ المتون على حساب الأسانيد كما يفعله كثير من الفقهاء، أو العكس، أي الانشغال بحفظ الأسانيد دون المتون كفعل كثير من المحدثين.

قال الدارقطني في علله (١١/ ٣١٤): وكان شعبة رحمه الله يغلط في أسماء الرجال لانشغاله بحفظ المتن.

وقال الإمام مسلم في التمييز (١٧٠)... ومنهم من همه متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر يتخرصها من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم.

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٦): الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون

---

(١) الكامل (٤/ ٣٠-٣١) واشتغل آخرون بالتجارة فلم تشغلهم عن الضبط منهم: ابن المبارك والليث بن سعد وغيرهم.

(٢) السير (١٢/ ٤٠٥)، والوهم (٣٥٨).

الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها، وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة زاد في الخبر ثقة، حتى كأن السنن كأنها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمة الله عليه فقط، فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن بفقيه وحدث من حفظه ربما قلب المتن وغير المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار . اهـ.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٤_٣٧٥) عقب كلام ابن حبان هذا: قلت: هذا إن كان الفقيه حافظا للمتن، فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء فإنما يروي الحديث بالمعنى فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون إلا بما يوافق الثقات في المتون أو يحدث به من كتاب موثوق به، والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا نرى كثيرا من الفقهاء يتأولون الأحاديث الصحيحة بتأويلات مستبعدة جدا، بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأوله به غير مراد بالكلية، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه، وقد سبق أن شريكا روى حديث الوضوء بالمد بما فهمه من المعنى، وأكثر فقهاء الأمصار يخالفونه في ذلك . اهـ.

وقال الخطيب في الكفاية (٤٧٦) بعد أن عقد بابا سماه: باب القول في ترجيح الأخبار، ثم ذكر جملة مرجحات، وقال: يرجح بأن يكون رواته فقهاء لأن عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك . اهـ.

ثم أسند عن علي بن خشرم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم، الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال يا سبحان الله: الأعمش شيخ، وأبو

وائل شيخ، وسفيان فقيه ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه وعلقمة فقيه، وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ[١].

ثم أسند عن وكيع قال: حديث الفقهاء أحب إلي من حديث المشايخ.

وعن مغيرة الضبي قال: أبطأت على إبراهيم فقال: يا مغيرة ما أبطأ بك؟ قال: قلت: قدم علينا شيخ فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم: لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث، فيحرف حلاله عن حرامه وحرامه عن حلاله، وهو لا يشعر[٢].

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٧): الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروه أول أسانيدهم يكون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يذكرون بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحدا، فإذا حدث الثقة من حفظه ربما صحف الأسماء وأقلب الإسناد، ورفع الموقوف وأوقف المرسل وهو لا يعلم لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد، وإنما احترزنا من هذين الجنسين، لأنا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات، وهذه مسألة طويلة غير هذا الموضع بها أشبه. اهـ.

ومما يقرب من هذا أن بعض الحفاظ كانوا لا يسوقون المتون على وجهها وإنما يذكرون طرفا منها فقط، وهذا وإن كان أعون على حفظ السند إلا أنه قد يكون سببا في أخطاء عدة تقع للرواة في متون الأحاديث، فيدخل عليه متن في متن أو يشتبه عليه متن بآخر أو غير ذلك.

ومن ثم قال أبو علي المعدل عن أبي بكر الجعابي: إلا أنه كان يفضل الحفاظ، فإنه

---

(١) وروى هذا الأثر كذلك البيهقي في المدخل (٩٥) وابن عدي في الكامل (١/ ٨٧).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٢٠٣).

كان يسوق المتون بألفاظها، وأكثر الحفاظ يتسامحون في ذلك، وإن أثبتوا المتن، وإلا ذكروا لفظة منه أو طرفا، وقالوا: وذكر الحديث[١].

ن- وإما أن يدفعه الهوى إلى الوهم، لتمكنه من قلبه وسيطرته عليه.

ولهذا المعنى منع الجمهور قبول رواية المبتدع الداعية، ومنع كذلك الجوزجاني وتبعه ابن حجر وغيره قبول رواية المبتدع غير الداعية إذا روى ما يقوي بدعته.

قال الحافظ ابن حجر في النزهة (١٣٧-١٣٨):.وقيل يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته، لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، وهذا في الأصح.

وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل، نعم الأكثر على قبول غير الداعية، إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال، فقال في وصف الرواة: ومنهم زائغ عن الحق-أي عن السنة- صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا، إذا لم يقو به بدعته. اهـ. وما قاله متجه، لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية. اهـ.

وقوى هذا المذهب كذلك ابن دقيق العيد، والحافظ السخاوي، فقال في فتح القريب (١٣٣-مخطوط): إذ المحذور الذي رد لأجله الداعية موجود حينئذ[٢].

وقال ابن عدي في الكامل (١/ ١٩٣): وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه، لأنه شيعي.

وانظر الكامل كذلك (٥/ ٣١٥).

---

(١) تاريخ بغداد (٣/ ٢٣٨).

(٢) قلت: وما ذهب له الحافظ وغيره في هذه المسألة فيه بحث، وللعلامة المعلمي اليماني مناقشة جيدة له في التنكيل، وسأجمع أطراف الموضوع إن شاء الله في الفوائد الحديثية.

السبب الخامس:

أن تكون الآفة من غيره، ولا يتنبه هو لذلك، فيروي الحديث على التوهم، وهو لا يشعر.

وهو أنواع:

أ ـ من دس في حديثه ما ليس منه وهو لا يشعر.

وقد ابتلي جماعة من الثقات وغيرهم بأقوام مرضى القلوب، دسوا في حديثهم ما ليس منه، كحماد بن سلمة ابتلي بربيبه[١]، وسفيان بن وكيع ابتلي بوراقه[٢]، ومعمر بن راشد ابتلي بابن أخت له رافضي[٣]، وعقبة بن علقمة ابتلي بابنه[٤] ومحمد بن أيوب ابتلي بابنه[٥] وكذا قيس بن الربيع ابتلي بابنه[٦].

وذكر الخطيب في التاريخ (٤/ ٤٢) والحافظ ابن حجر في التهذيب (١/ ١٠ـ١١): أن ابن معين أخبر بحديث أحمد بن الأزهر أبي الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر عن عبيد الله عن ابن عباس، قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي، فقال: أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة الحديث، فقال: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى، فقال: أما إنك لست بكذاب... وقال: الذنب لغيرك.

قال أبو حامد بن الشرقي: هو حديث باطل، والسبب فيه أن معمرا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث. اهـ.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٩) والميزان (٢/ ١٧٣) والكفاية (١٨٢) والكامل (٣/ ٤١٩).

(٣) انظر ما يأتي قريبا.

(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٠).

(٥) المجروحين (٢/ ٣١٧).

(٦) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥٥ـ٤٥٦).

وقال أحمد بن محمد التستري: سألت أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل فقال: باطل، وضعه خالد المصري ودلسه في كتاب أبي صالح[١].

وقال ابن حبان عن عبد الله بن صالح كاتب الليث: سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره[٢].

وقال الذهبي بعد أن أورد حديثا باطلا: بل، لعله أدخل على كامل، فإنه شيخ محله الصدق، لعل بعض الرافضة أدخله في كتابه، ولم يتفطن هو[٣].

ولهذا السبب كان أبو بكر الحازمي إذا روى عن خطيب الموصل قال: أخبرنا من أصله العتيق، يحترز بذلك مما زور له وغيره محمد بن عبد الخالق اليوسفي[٤].

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٤٨): سألت أبي عن حديث رواه أبو عقيل بن حاجب عن عبد الرزاق عن سعيد بن قماذين عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن حبشي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تطرقوا الطير في أوكارها، فإن الليل أمان لها.

قال أبي: يقال إن هذا الحديث مما أدخل على عبد الرزاق، وهو حديث موضوع.

وقال البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٢٧): ضعف شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله هذه اللفظة (وأهلكت) وحملها على أنها أدخلت على محمد بن المسيب الأرغياني... ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري... وكان شيخنا يستدل على

(١) الميزان (٢/ ٤٤٣)، ثم أورد الذهبي أن أبا صالح توبع: فلعله مما أدخل على نافع، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ.

(٢) المجروحين (١/ ٥٣٤) والتهذيب (٥/ ٢٢٨) والسير (١٠/ ٢٤٧) وعلل ابن أبي حاتم (١/ ١٤٧).

(٣) السير للذهبي (٨/ ٢٦).

(٤) السير (٢١/ ٨٨).

كونها في تلك الرواية أيضا بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف المعلى بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة . اهـ.

قال البرذعي في السؤالات (٢/ ٣٨٩ ـ فما بعد): قلت: حديث رواه محمد بن أيوب بن سويد الرملي عن أبيه عن الأوزاعي؟ قال: (حديث بارك لأمتي في بكورها) قلت: نعم.

قال: مفتعل، ثم قال: كنت بالرملة فرأيت شيخا جالسا بحذائي إذا نظرت إليه سبح وإذا لم أنظر إليه سكت، فقلت في نفسي: هذا شيخ هوذا يتصنع لي، فسألت عنه، فقالوا: هذا محمد بن أيوب بن سويد.

فقلت لبعض أصحابنا: اذهب بنا إليه، فأتيناه فأخرج إلينا كتب أبيه أبوابا مصنفة بخط أيوب بن سويد، وقد بيض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول.

فنظرت فيها فإذا الذي بخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد.

قلت: هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال: خط أبي.

فقلت: هذه الزيادات خط من هو؟ قال: خطي.

قلت: فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال: أخرجتها من كتب أبي.

قلت: لا ضير أخرج إلي كتب أبيك التي أخرجت هذه الأحاديث منها، قال أبو زرعة: فاصفار لونه، وبقي، وقال: الكتب ببيت المقدس.

فقلت: لا ضير أنا أكتري فيجاء بها إلي، فأوجه إلى بيت المقدس وأكتب إلى من كتبك معه حتى يوجهها، فبقي ولم يكن له جواب.

فقلت له: ويحك، أما تتقي الله، ما وجدت لأبيك ما تفقه به سوى هذا، أبوك عند

الناس مستور وتكذب عليه، أما تتقي الله.

فلم أزل أكلمه بكلام من نحو هذا ولا يقدر لي على جواب. اهـ

وانظر مثالا لحديث موضوع أدخل على ثقات في المجروحين (٢/ ٣٠٨)

بـ- من سمع مع ضعيف فأفسد عليه حديثه، وهو لا يشعر.

وقد ابتلي جماعة من الثقات بخالد بن نجيح، فكان يدخل عليهم الأحاديث وهم لا يشعرون.

قال الحافظ في التهذيب (٥/ ٢٢٧-٢٢٨)[1]: وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة: رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة، يعني منكرة فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكن كان يسمع الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا[2] قبلوا به، وبلي به أبو صالح أيضا في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل، وإنما هو من خالد بن نجيح، كذا قال أحمد بن يحيى التستري عن أبي زرعة في حديث الفضائل، وزاد: وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم وله غير هذا.

قلت لأبي زرعة: فمن رواه عن ابن أبي مريم، قال: هذا كذاب، وقال التستري: وقد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن كاتب الليث وابن أبي مريم، رواه الحاكم، وقال: قد شفى أبو زرعة في علة هذا الحديث، فكل ما أتى أبو صالح كان من أجل هذا الحديث، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث كان المذنب فيه غير أبي صالح. اهـ

وقال أبو حاتم: الأحاديث التي أخرجها في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن

(١) وهو في تاريخ بغداد (٣/ ٣٨١) بنحوه. ثم رأيته في سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٤١٧).

(٢) ونحوه في التهذيب (٧/ ١١٣).

نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس[١].

وممن ابتلي بخالد بن نجيح قتيبة بن سعيد الحافظ الثقة شيخ البخاري و مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي.

ومن الأحاديث التي قيل إنه أدخلها على قتيبة بن سعيد حديث قتيبة ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل في الجمع بين الصلاتين في غزوة تبوك. رواه أبو داود والترمذي وغيرهما.

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٢٠): هذا حديث رواته أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة[٢] نعلله بها

ثم ذكر أن أئمة الحديث لم يفطنوا لعلته، ثم ساق بسنده عن البخاري قال: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني، قال البخاري: وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ[٣].

وممن ابتلي بخالد بن نجيح: ابن أبي مريم[٤].

وقال شعبة لأبي عوانة: كتابك صالح وحفظك لا يسوى شيئا، مع من طلبت الحديث قال مع منذر الصيرفي، قال: منذر صنع بك هذا[٥].

ومن كان يدخل على الشيوخ ما ليس من حديثهم علي بن الحسين الرصافي[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧ـ٣/ ٣٥٥).

(٢) أي ظاهرة.

(٣) ونقل القصة ابن حجر في التهذيب (٨/ ٣٢٢) وقبله الخطيب في تاريخه (١٢/ ٤٦٢). ومال ابن القيم إلى صحة الحديث ورد على الحاكم ووافقه الألباني، انظر الإرواء (٣/ ٢٩).

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٥) ولعله يقصد أبا بكر بن عبد الله بن أبي مريم، ولم أر ذلك في ترجمته من التهذيب.

(٥) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٨).

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (١٦٥).

ج- من ابتلي بمن يقرأ على الشيخ قراءة محرفة.

وقد ابتلي جماعة من رواة الموطأ بعرض حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك.

قال عباس الدوري في التاريخ (٤/ ٤٥٨-٤٥٩): قال يحيى: كان حبيب الذي بمصر الذي يقال له عرض حبيب، قال: كان يقرأ على مالك بن أنس، وكان يخطرف للناس، يصفح ورقتين وثلاثة، سمعت يحيى يقول: سألوني بمصر عنه، فقلت: ليس أمره بشيء، قال يحيى: وكان ابن بكير سمع من مالك بعرض حبيب، وهو أشر العرض.

وقال ابن حبان في المجروحين (١/ ٣٢٣) عنه: كان يورق بالمدينة على الشيوخ ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يدخل عليهم ما ليس من أحاديثهم، فكل من سمع بعرضه فسماعه ليس بشيء، لأنه كان إذا قرأ أخذ الجزء بيده، ولم يعطهم النسخ، ثم يقرأ البعض ويترك البعض، ويقول: قد قرأت كله، ثم يعطيهم فينسخوها، فسماع ابن بكير وقتيبة من مالك كان بعرض من حبيب[1].

د- من يملي إملاءا سيئا.

منهم إبراهيم بن بشار الرمادي، كان يملي على الناس ما يحدث به سفيان بن عيينة بزيادة ويغير، قاله أحمد ويحيى.

قال عبد الله بن أحمد في العلل (٢/ ٣٣٢): سمعت أبي ذكر إبراهيم بن بشار الرمادي قال: يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، وكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا، يقول كأنه يغير الألفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث، أو كما قال أبي، فقلت له يوما: ألا تتقي الله، ويحك، تمل عليهم ما لم يسمعوا، ولم يحمده أبي في ذلك، وذمه ذما شديدا[2].

(١) وانظر الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٨٦).

(٢) ورواه عن عبد الله: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٨٩) وصاحب الميزان (١/ ٢٣) والتهذيب (١/ ٦٥)، وانظر الضعفاء للعقيلي (١/ ٥٨).

هـ ـ أن يكلف المحدث غيره بالكتابة، فيخطأ الكاتب في النقل فيقع الوهم في كتابه وهو لا يشعر.

ومن أمثلة ذلك: سئل موسى بن هارون الحمال عن حديث لمشكدانة، فقال: أخطأ إبراهيم الحربي، فقيل له: إنما نسألك عن حديث لمشكدانة، وتقول: أخطأ إبراهيم الحربي فقال: نعم، خرج إبراهيم له المسند فأخطأ في النقل[١].

وقال عباد بن العوام عن علي بن عاصم الواسطي: ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا وكان الوراقون يكتبون له فنراه أتى من كتبه التي كتبوها[٢].

قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له...[٣]

وقال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة (٢/ ٥٧٩ـ٥٨٠) : ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع (الخيل معقود في نواصيها).

فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران.

قلت: له روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد؟

(١) الكامل لابن عدي (١/ ١٣٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢) وتاريخ بغداد (١١/ ٤٤٦).

ومن الفوائد المناسبة للمقام ما جاء في تاريخ بغداد (١٤/ ٢٨٣) أن يعقوب بن شيبة كان في منزله أربعون لحافا أعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين لتبييض المسند ونقله.

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤٤٥).

فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد.

فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه.

فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق. اهـ

و- من لقن الخطأ وهو لا يشعر.

ويشتد الأمر إذا كان الملقن ثقة معتمدا عند الملقن، كما ذكر أبو حاتم أن شعبة لقن أبا عوانة الخطأ لوثوقه به[1].

ولهذا قال سلمة بن علقمة: إن سرك يكذب صاحبك فلقنه.

رواه الخطيب في الكفاية (١٧٧-١٨٠).

ونحوه عن أبي الأسود وقتادة. رواه الخطيب كذلك، ورواه عبد الله بن أحمد في العلل (٢/ ١٣٩) عن أبي الأسود.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٨٣): سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء عن عبد الملك بن جابر بن عتيك، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأجلين قضى موسى، قال: قضى أوفاهما. قال أبي: رأيت هذا الحديث قديما في أصل هشام بن عمار عن حاتم هكذا مرسل، ثم لقنوه بأخذه عن جابر فتلقن، وكان مغفلا[2].

وقال ابن أبي حاتم في العلل كذلك (٢/ ١٣٥): سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن مروان الفزاري عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: من يتزود في الدنيا ينفعه في

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩).

(٢) وانظر العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٥٥).

الآخرة، فقال أبي: هذا حديث باطل، إنما يروى عن قيس قوله، قلت ممن هو؟ قال: من هشام بن عمار، كان هشام بأخرة كانوا يلقنونه أشياء فيلقن، فأرى هذا منه. اهـ

وقال أحمد عن عبد الرزاق: ليس بشيء، كانوا يلقنونه بعدما ذهب بصره[١].

وقال أحمد عنه: لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري بأحاديث كتبناها من أصل كتابه، جاء بخلافها[٢].

وقال ابن رجب في شرح العلل(٣٢١): وقد ذكر غير واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فلعل تلك الأحاديث مما لقنها بعدما عمي، كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم.

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: كان أصحاب الحديث يلقنون عبد الرزاق من كتبهم فيختلفون في الشيء فيقول لي: كيف في كتابك، فإذا أخبرته صار إليه لما يعرف أني كنت أتعب في تصحيحها. رواه الخطيب في الكفاية (٢٩٥).

قال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٢٢): قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعتها، فرأيته صدوقا مأمونا حيث كان شابا، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه، ثقة منه بابنه، فوقع المناكير في أخباره من ناحية ابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج. اهـ

ثم نقل عن عفان أن ابنه كان يلقنه.

وقال ابن معين: ما أخطأ عفان قط إلا مرة في حديث أنا لقنته إياه فأستغفر الله[٣].

وقد كانوا يلقنون الرواة امتحانا لحفظهم، كما فعل صالح جزرة حيث امتحن محمد

---

(١) مسائل ابن هانئ لأحمد (٢/ ٢٠٤-٢٣٣).

(٢) انظر شرح العلل(٣٢١).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٧٠).

بن يحيى الذهلي بقلب اسم راو لينظر هل يلقن ففطن[١] .

وقال سفيان : فذكرت هذا الحديث لمعمر أريد أن أبلوه، فأنظر كيف حفظه للحديث[٢] .

وقد تقدمت نماذج ممن امتحنوا بالتلقين[٣] .

* ـ ثم رأيت الوريكات عرف التلقين في كتابه الوهم (٢٩٦) بقوله : "إدخال شيء في حديث الراوي ليس من مروياته سواء في حفظه أو كتابه دون علمه فيحدث به" .

وعلى تعريفه ملاحظات :

قوله (في كتابه) : هذا ليس من باب التلقين، وإنما هو من الدس في الكتب .

قوله (دون علمه)، إن قصد دون علمه أنه يلقنه، فهذا غير وارد، وإن قصد دون علمه أن هذا من مروياته، فهذا صحيح .

ثم لم يتبين لي ما يقصد بالإدخال. لأن التلقين هو إيهام المحدث الملقن أن الحديث المعين من روايته وليس كذلك، فإن قبل وتابع دل على ضعفه وإلا فلا .

وكأنه عرف التلقين القادح فقط .

ولو قال : محاولة إدخال، لكان أقرب .

لأن كثيرا من الملقنين عمدوا إلى أئمة ثقات فأرادوا تلقينهم، فلم يفلحوا، وفطن الملقنون لذلك، ولم يحصل لهم إدخال في حديثهم، ومع ذلك، سمي هذا العمل تلقينا .

وتعريف الوريكات لا يشمله ، وكذا إذا ما لقن الراوي، فتذكر حديثه فرواه، كما كان يفعل شعبة، لا يقال في مثله حصل له إدخال في روايته .

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ١٨٨) .

(٢) العلل الكبير للترمذي (٢٩٩) . وانظر قصة امتحان يحيى لأبي نعيم في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤٩) .

(٣) وانظر الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٣٠٠ فما بعد) .

والأصوب أن يقال: التلقين هو أن يروي المحدث شيئًا لشيخ يوهمه أنه من روايته وليس كذلك.

ومن أمثلته قول أبي معاوية عن عطاء بن عجلان: وضعوا له حديثا من حديثي وقالوا له قل حدثنا محمد بن خازم[1] فقال حدثنا محمد بن خازم، فقلت يا عدو الله أنا محمد بن خازم، ما حدثتك[2].

السبب السادس:

سلوك الجادة، نظرا لأنها أقرب إلى الألسنة.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٧٧): فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطأه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا، فيسلكه من لا يحفظ، ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي عن الحارث أن رجلا قال: يا رسول الله إني أحب فلانا، قال: أعلمته؟ قال: لا .. الحديث، هكذا رواه حماد بن سلمة وهو أحفظ أصحاب ثابت وأثبتهم في حديثه كما سبق، وخالفه من لم يكن في حفظه من الشيوخ الرواة عن ثابت، كمبارك بن فضالة وحسين بن واقد ونحوهما، فرووه عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم والنسائي والدارقطني.

قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق، يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة(ثم ذكر أمثلة).

(١) في تهذيب التهذيب(٧/ ١٨٧): حازم (بالمهملة)، وهو تصحيف.

(٢) تهذيب التهذيب(٧/ ١٨٧).

وقال أحمد: أهل المدينة يقولون: إذا كان حديث غلط[1]: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون ثابت عن أنس يحملون عليهما[2]. لأنهم إسنادان تسبق إليه الألسنة.

قلت: ومن الأسانيد التي تسبق إليها الألسنة: مالك عن نافع عن ابن عمر، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وسعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، والزهري عن سالم عن أبيه، وحماد بن زيد عن ثابت عن أنس، وغيرها.

وقال الإسماعيلي: ومن أتى به على غير اللفظ الذي أعتيد، فهو أولى بالحفظ ولاسيما وفيهم مثل دحيم[3].

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٧٠): نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة، لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه.

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧٩): وقد اشتمل هذا الخبر على عظم دين الثوري وتواضعه وإنصافه وعلى قوة حافظة تلميذه القطان وجرأته على شيخه، حتى خاطبه بذلك ونبهه على عثوره، حيث سلك الجادة لأن جل رواية نافع هي عن ابن عمر، فكان قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطا أرجح.

وقال الحافظ ابن رجب في الفتح (٨/ ١١١): ولا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيرا إلى هذا الإسناد، فإن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة أو عن أبيه عن أبي هريرة سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان، فإنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ لها متقن.

---

(١) كذا، والصواب: غلطا.

(٢) الكامل (٤/ ٣٠٨) والتهذيب (٦/ ٢٤٥) والميزان (٢/ ٥٩٣). وفي الكامل: يحيلون عليهما.

(٣) الفتح لابن حجر (٥/ ١٢٣).

وقال ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٥٩): وهذا الطريق كان أسهل عليه، لأن ثابتا أبدا يروي عن أنس، وإنما روى ثابت هذا الحديث عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة.

وقال في الكامل (١/ ٤٣١): وهذا الطريق كان أسهل عليه، إذ قال عبيد الله عن نافع عن ابن عمر لأنه طريق واضح.

وقال(٢/ ٢٢٨): هكذا قال حجاج عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وأخطأ في الإسناد، وكان هذا الإسناد أسهل عليه، لان يعلى بن عطاء يروي عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أحاديث.

وقال (٦/ ٢٢٩): وهذا الخطأ من ابن الأصبهاني، حيث قال عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، كان هذا الطريق أسهل عليه.

وكرر نحوه في (١/ ٢٠١-٢/ ١٥٤-٣/ ٤١٨-٤/ ٧٨-١٤٦-٦/ ٢٨٦-٣٥٩-٣٨٨).

وقال ابن أبي حاتم في العلل(٥٨٢): سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب عن أسيد بن أبي أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من ترك الجمعة ثلاثا ضرورة فقد طبع على قلبه).

قال أبي: ورواه الدراوردي عن أسيد عن ابن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: فأيهما أشبه؟

قال: ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي، وكأنه أشبه. وكأن الدراوردي لزم الطريق.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢٢٣٧): سألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: (إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه).

قال أبي: ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن سبيعة الضبعي عن رجل حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل.

قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح. وذاك لزم الطريق.

وكرر نفس الشيء في (٢٨٨ـ٥٨٢ـ١٢٨٦ـ٢٢٩٦).

وقال أبو حاتم بعد أن بين علة حديث (٢٥٨٠): لو كان عن أبيه كان أسهل عليه حفظا.

وقال في آخر(٩٤٥): لو كان عن ابن عمر كان أسهل عليه من أبي الصديق.

قال الحافظ ابن حجر في النكت (٢٩٦) بعد أن ذكر إعلال أبي حاتم لحديث حماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر (ض) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من باع عبدا وله مال.. الحديث.

قلت: ـ أي ابن حجرـ: وسبب الخفاء في هذا المثال أن عكرمة بن خالد أكبر من الزهري، وهو معروف بالرواية عن ابن عمر (ض)، فلما وجد الحديث من رواية حماد بن سلمة عنه كان ظاهره الصحة، وكان يعتضد بها ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه، ويرجح على رواية نافع، خلافا لما قال ابن المديني والنسائي وغيرهما.

لكن لما فتشت الطرق تبين أن عكرمة سمعه ممن هو أصغر منه، وهو الزهري، والزهري لم يسمعه من ابن عمر (ض)، إنما سمعه من سالم، فوضح أن راوية حماد بن سلمة مدلسة أو مسواة، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به إلى الإسناد الأول الذي حكم عليه بالوهم، وكان سبب حكمهم عليه بالوهم كون سالم أو من دونه سلك الجادة، لأن العادة والغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي (ض) قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله، كان الظن غالبا على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطا، والله أعلم.

وقال الحافظ في النكت كذلك(٣٠٤) عن سهيل بن أبي صالح: فإذا اختلف عليه

ثقتان في إسناد واحد، أحدهما أعرف بحديثه وهو وهيب من الآخر، وهو موسى بن عقبة، قوي الظن بترجيح رواية وهيب، لاحتمال ان يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما ينبغي وسلك فيه الجادة فقال عن أبيه عن أبي هريرة(ض) كما هي العادة في أكثر أحاديثه . . .[١].

السبب السابع:

كون الراوي يعتمد على ضبط الكتاب، فيحدث أحيانا من حفظه فيهم، وهو لا يشعر.

قال ابن رجب في شرح العلل(٣٢٣): ومن هذا النوع أيضا قوم ثقات، لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانا فيغلطون ويحدثون أحيانا من كتبهم فيضبطون. اهـ

قال ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٤٨) عن عبد الله بن نافع بن أبي نافع: كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ[٢].

وقال الحاكم أبو أحمد عن يحيى بن أيوب المصري الثقة: إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتابه فليس به بأس[٣].

وقال أحمد عن عبد الأعلى السامي: ما كان من حفظه ففيه تخليط، وماكان من كتاب فلا بأس به[٤].

وقيل لأحمد: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق، قال إسرائيل لأنه كان صاحب كتاب[٥].

---

(١) وانظر النكت كذلك(٢٦٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٧).
(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).
(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٤٦).
(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٠) والتعديل والتجريح (١/ ٣٨٦) والجرح والتعديل (١/ ٣٣١).

وقيل لأحمد كذلك: يونس وعقيل؟ قال: هؤلاء يحدثون من كتاب، وكان معمر يحدث حفظا فيحذف منها، من الأحاديث، وكان أطلبهم للعلم[١].

وسئل أبو حاتم أيهما أثبت عقيل أو معمر؟ فقال: عقيل أثبت كان صاحب كتاب[٢].

وقال منصور: قيل لإبراهيم: ما لسالم بن أبي الجعد أتم حديثا منك، قال: كان يكتب[٣].

وقال عفان: فكان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيرا فنستغفر الله[٤].

ومن هذه البابة كثيرون: منهم: همام بن يحيى[٥]، وإبراهيم بن سعد الزهري، وعبد الرزاق[٦]، والدراوردي[٧]، وشريك[٨]، وغيرهم[٩].

ولهذا السبب استحسن المحدثون ألا يروي المحدث إلا من كتابه، لأنه أبعد عن الوهم والغلط.

وجاء من طرق متعددة لا تخلو من مقال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قيدوا العلم بالكتاب[١٠].

---

(١) مسائل أحمد ـ رواية ابن هانئ (٢/ ٢٠٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٨).
(٣) تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري (٢/ ١٦) وسنده صحيح، ورواه الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤٥).
(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٤٨٢).
(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٦١ـ٦٢).
(٦) شرح العلل (٣٢٣).
(٧) شرح العلل (٣٢٤).
(٨) الكفاية (٢٥٩).
(٩) انظر شرح العلل (٣٢٣ـ٣٢٨ـ٣٢٩ـ٣٣٠ـ٣٣٤ـ٣٤٩ـ٣٥٦).
(١٠) الصحيحة للألباني رقم (٢٠٢٦).

قال الخطيب في الجامع (٢/ ١٠): الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديرا بالبعد من الزلل.

وقال الذهبي في السير (٩/ ٣٨٣): فالورع أن المحدث لا يحدث إلا من كتاب، كما كان يفعل ويوصي به إمام المحدثين أحمد بن حنبل. اهـ

وقال أبو نعيم: ضمنت لك أن كل من لا يرجع إلى كتاب لا يؤمن عليه الزلل[1].

وقال أحمد: ما كان أحد أقل سقطا من المبارك، كان رجلا يحدث من كتاب، ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير شيء، وكان وكيع يحدث من حفظه، ولم يكن ينظر في كتاب، وكان يكون له سقط، كم يكون حفظ الرجل[2].

وقال البخاري: وهذا أصح، لأن الكتاب أثبت عند أهل العلم[3].

وقال علي بن المديني: عهدي بأصحابنا وأحفظهم أحمد بن حنبل، فلما احتاج أن يحدث لا يكاد يحدث إلا من كتاب. رواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٢).

وقال علي كذلك: قال لي سيدي أحمد بن حنبل: لا تحدثني إلا من كتاب. رواه الخطيب في الجامع (٢/ ١٢) والسمعاني في أدب الإملاء(٤٧).

وروى الخطيب كذلك في الجامع (١/ ٩١): قال أحمد وابن معين: كل من لم يكتب العلم لا يؤمن عليه الغلط.

وقال الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٨٦): وإنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله أو يرغب عن تحفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب والطرق مختلفة، والنقلة متشابهون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى

(١) تاريخ دمشق لأبي زرعة (٢٢٢) والجامع (٢/١١) وجامع بيان العلم (١/ ٩١)، وسنده عند أبي زرعة صحيح عال.

(٢) الجامع (٢/ ١١) والسير (٨/ ٤٠٧-٤٢١).

(٣) نصب الراية (١/ ٣٩٦).

وأشفى، والدليل على وجوبه أقوى.

وقال بعد هذا (٣٨٨): وإنما نقول أن الأولى بالمحدث والأحوط لكل راو أن يرجع عند الرواية إلى كتابه، ليسلم من الوهم.

وقال العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١٧٥): وأما السلامة من التصحيف فسبيلها الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط عنهم لا من بطون الكتب، فقلما سلم من التصحيف من أخذ العِلم من الصحف من غير تدريب المشايخ.

وقال الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤٢): ويروى عن ابن أبي ليلى نحو هذا غير شيء، كان يروي الشيء مرة هكذا، ومرة هكذا، بغير الإسناد، وإنما جاء هذا من قبل حفظه، لأن أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع.

ومن أهم أسباب تحديث الراوي من حفظه دون الرجوع إلى كتبه أمور، منها:

ـ الأول: إن بعض الرواة كانوا لا يصحبون كتبهم معهم في الرحلة فيحدثون من حفظهم فيقعون في الوهم.

كما وقع لهشام بن عروة، فإنه حدث بالعراق بأشياء أنكرت عليه.

قال ابن رجب معللا، سبب ذلك، في شرح العلل: وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق فيرجع إليها. اهـ.

ونفس الشيء وقع لمعمر بن راشد، قال الذهبي في السير (٧/ ١٢): ومع كون معمر ثقة ثبتا، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه فحدث من حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط.

وأملى عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني الملقب برسته من حفظه عن ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فأنكره أبو زرعة، وقال: هو غلط، الناس يروونه عن أبي سعيد، فلما رجع رسته إلى بلده نظر في أصله، فإذا هو عن أبي

سعيد عن النبي فرجع عما أملاه وكتب إلى أبي زرعة يعتذر عما وقع منه[١].

ورحل أبو بكر بن أبي داود إلى داود سجستان فسألوه أن يحدثهم، فقال: ما معي أصل، فقالوا: ابن أبي داود وأصل؟ فأملى عليهم من حفظه ثلاثين ألف حديث، أخطأ في بعضها. انظر تمام القصة في السير (١٣/ ٢٢٣).

ولهذا أوصى الخطيب طالب الحديث ألا تفارقه محبرته وصحفه[٢].

- الثاني: ضياع كتبه أو احتراقها.

كما وقع لابن لهيعة وإسماعيل بن عياش وغيرهما.

قال ابن معين عن ابن عياش: وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم[٣].

وتكلم في رواية عبد الرحمن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير كما في التهذيب.

والسبب في ذلك ما قال أحمد: كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظا.

- الثالث: شدة وثوقه بحفظه فيعتمد عليه فيخونه، والحفظ خوان، كما قال أحمد.

وقد تقدم لهذا نماذج.

السبب الثامن:

كون الراوي يتكل على حفظه لشدة وثوقه به فيحدث من حفظه فيهم، لأنه أمر لا ينفك عنه من يعتمد على ضبط الصدر.

قال الدارقطني عن أحمد بن عمرو البزار: ثقة يخطىء كثيرا ويتكل على حفظه[٤].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (٣٣٦) وفتح الباري لابن رجب (٤/ ٢٣٨).

(٢) الجامع (٢/ ١٨٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٨٢).

(٤) سؤالات السهمي للدارقطني (١٣٧) واللسان (١/ ٢٥٨) وتاريخ بغداد (٤ / ٩٥).

وقال الذهبي في التذكرة (١/ ٢٥٤) مبينا علة ضعف إسماعيل بن عياش في غير الشاميين: قلت: كان من أوعية العلم، إلا أنه ليس بمتقن لما سمعه بغير بلده، كأنه كان يعتمد على حفظه فوقع خلل في حديثه عن الحجازيين وغيرهم.

وقال أيضا عن أبي داود الطيالسي: كان يتكل على حفظه فغلط في أحاديث[١].

وقال الخطيب في تاريخ بغداد (٩/ ٢٧): قلت: كان أبو داود يحدث من حفظه، والحفظ خوان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة.

وقال عن أحمد بن كامل بن شجرة القاضي البغدادي: كان يعتمد على حفظه فيهم[٢].

ويشتد الأمر إذا كان الراوي يتكلف الحفظ، وليس له سجية راسخة.

قال أحمد: وكيع يشبج الحديث، لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث[٣].

ثم رأيت في تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٨): قال أحمد: كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظا حافظا. اهـ.

قلت: وظاهر القولين التعارض، فالله أعلم، ثم قرأت في الصفحة الموالية من تاريخ بغداد ما هو أشد تعارضا من هذا: قال أبو بكر الجارودي: سمعت إسحاق وذكر من حفظ وكيع شيئا لم أحفظه، ثم ختم بهذا فقال: إن حفظ وكيع كان طبيعيا وحفظنا تكلف، فالله أعلم.

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٥٢).

(٢) الميزان (١/ ١٢٩).

(٣) علل أحمد (١/ ١٤٤) وبيان الوهم والإيهام (١/ ٢٢٣ـأ ـ مخطوط).

السبب التاسع :

كون الثقة قليل المعاهدة لمروياته، فيطول عهده بالكتاب، فيقع في الوهم، وهو لا يشعر.

قد يتحمل الثقة حديثا، ويحفظه، وتمر عليه السنوات الطوال،[1] ثم يحدث به، فيخشى إن لم يتداركه بالمراجعة أن ينساه أو ينسى شيئا منه .

قال الخطيب في الجامع (٢/ ١٤): وينبغي مع هذه الحال أن لا يغفل الراوي عن مطالعة كتبه وتعاهدها والنظر فيها . اهـ

وقال عفان: فكان همام إذا حدثنا بقرب عهد بالكتاب فقل ما كان يخطئ[2] .

وقال أبو داود في السنن: (١٣/ ٨٧ـعون المعبود): سمعت أحمد يقول: سماع هؤلاء عفان وأصحابه من همام أصلح من سماع عبد الرحمن، وكان يتعاهد كتبه بعد ذلك، اهـ، وهو في سؤالات أبي داود لأحمد كذلك (٣٣٥).

وقال أحمد عن معمر: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر فيها باليمن، وكان يحدثهم حفظا بالبصرة[3] .

وقال أحمد: قال عفان ثنا همام يوما بحديث، فقيل له فيه فدخل فنظر في كتابه فقال: ألا أراني أخطأ وأنا لا أدري، فكان بعد يتعاهد كتبه[4] .

وقال أحمد: إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن ـ أي ابن مهدي ـ فعبد الرحمن أثبت لأنه

---

(١) عن سفيان الثوري قال: أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد منذ سبعين سنة: قال سمعت ابن عباس، فذكر حديثا في فضل عاشوراء. خرجه أحمد(١/ ٢٢٢).

فانظر كم هي المدة بين تحمله للحديث وإبلاغه له .

(٢) الجامع للخطيب (٢/ ١١) وعلل أحمد (١/ ١٣٨) وشرح العلل (٣٢٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩) وشرح العلل (٣٣٠).

(٤) سؤالات أبي أدود لأحمد (٣٣٥) والعلل(٦٨٢) ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٢٥٩).

أقرب عهدا بالكتاب[١].

وكان أبو زرعة يوصي بتعاهد الحديث[٢].

وقال يحيى بن سعيد: سفيان أقل سقطا لأنه يرجع إلى كتاب[٣].

قال ابن عبد البر: وقد دخل على إبراهيم النخعي شيء في حفظه لتركه الكتاب، وذكر الحلواني قال حدثنا معاوية بن هشام وقبيصة قالا حدثنا سفيان عن منصور قال: كان إبراهيم يحذف الحديث فقلت له: إن سالم بن أبي الجعد يتم الحديث، قال له إن سالما كتب وأنا لم أكتب.

قال أبو عمر: فهذا النخعي مع كراهيته لكتاب الحديث قد أقر بفضل الكتاب اهـ[٤].

قلت: ولهذا أوصوا بمذاكرة المحفوظات[٥].

قال ابن مسعود: تذاكروا الحديث فإن حياته المذاكرة[٦].

عن علقمة بن قيس: تذاكروا الحديث فإن حياته ذكره[٧].

وقال الزهري: آفة العلم النسيان وقلة المذاكرة[٨].

وأسند البيهقي نحوه عن غيرهم في المدخل (٢٨٨ـ٢٨٩ فما بعد).

فالمذاكرة تساعد على تثبيت المحفوظ وترسيخه في الذهن، فيبقى المحفوظ حاضرا في جميع الأوقات، حيا في ذاكرة الراوي، يستحضره متى شاء وكيف شاء، بخلاف قلة

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٥١) والجامع (٢/ ١١) والسير (٩/ ١٩٤) وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٢) والمحدث الفاصل (١٩٢) والكفاية (٥٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٧٩).

(٣) علل أحمد (٢/ ٢٢٤) وشرح العلل (١٢٥).

(٤) جامع البيان (١/ ٨٤).

(٥) انظر جامع البيان (١/ ١٢٩ـ١٣٠) والمعرفة للحاكم (١٤٠ـ فمابعد) والمدخل للبيهقي (٢٨٨ـ فما بعد).

(٦) رواه البيهقي في المدخل (٢٨٨) والحاكم في المعرفة(١٤٠).

(٧) رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٢٦٨).

(٨) رواه البيهقي في المدخل (٢٩٣).

المذاكرة فتعرض المحفوظ للدروس والنسيان وخصوصا وأن المحفوظ مجموعة أسماء متقاربة وأسانيد متشابهة ومتون متداخلة .

لكن رغم ما للمذاكرة من أهمية في تثبيت المحفوظ، إلا أنه يعتريها خلل آخر، نذكره في السبب التالي .

السبب العاشر :

أن يذاكر الثقة بالحديث ، فيظن أنه سمعه ، فيحدث به واهما .

والمذاكرة عموما يقع فيها التساهل والتجوز ، ولهذا أدرج ابن الصلاح السماع في المذاكرة في السماع على نوع من الوهن (٢٢٢) .

وقال الذهبي في الموقظة (٥٣) : إذا قال : حدثنا فلان مذاكرة ، دل على وهن ما ، إذ المذاكرة يتسمح فيها . اهـ

قلت : ولهذا قال سفيان : إذا جاءت المذاكرة جئنا بكل ، وإذا جاء التحصيل جئنا بمنصور[١] .

ولهذا كذلك كره جماعة من المحدثين التحمل عنهم حال المذاكرة .

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢٦٨) : ولذا منع ابن مهدي وابن المبارك وأبو زرعة الرازي وغيرهم من التحمل عنهم فيها ، وامتنع أحمد وغيره من الأئمة من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم[٢] . اهـ .

قلت : فمن ذلك : قال ابن مهدي : حرام عليكم أن تأخذوا عني في المذاكرة حديثا ، لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث[٣] .

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧٩) .
(٢) ونحوه في شرح العراقي (٢/ ١٩٦) .
(٣) الجامع للخطيب (٢/ ٣٧) .

وقال ابن المبارك : لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا[١] .

وقال أبو زرعة : لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا[٢] .

وقال إبراهيم بن موسى : لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا[٣] .

ولهذا أعل المحدثون أحاديث بكونها أخذت حال المذاكرة ، فهذا ابن معين أنكر على علي بن عاصم حديثا ، وقال : ليس هو من حديثك ، إنما ذوكرت به فوقع في قلبك ، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه[٤] .

وقال ابن مهدي : كنت عند أبي عوانة ، فحدث بحديث عن الأعمش ، فقلت : ليس هذا من حديثك ، قال : بلى ، قلت : لا ، قال يا سلامة هاتي الدرج ـ أي الكتاب ـ فأخرجت الدرج فنظر فيه ، فإذا ليس الحديث فيه ، فقال : صدقت يا أبا سعيد ، صدقت يا أبا سعيد ، فمن أين أتيت؟ قلت : ذوكرت به وأنت شاب ، فظننت أنك سمعته[٥] .

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٢٥) : سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم عطش حول الكعبة ، فاستسقى فأتي بشراب من السقاية ، فشمه فقطب ، فقال : علي ذنوبا من زمزم ، فصبه عليه ثم شربه . قال أبوزرعة : هذا إسناد باطل عن الثوري عن منصور ، وهم فيه يحيى بن يمان ، وإنما ذاكرهم سفيان عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة ، مرسل .

فلعل الثوري إنما ذكره تعجبا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث مستنكرا على الكلبي . اهـ .

---

(١) الجامع للخطيب (٢/ ٣٧) .

(٢) الجامع (٢/ ٣٧) .

(٣) الجامع (٢/ ٣٧) والسير للذهبي (١٣/ ٨٠) .

(٤) شرح العلل (١٧٥) .

(٥) الجامع للخطيب (٢/ ٣٩) والمجروحين (١/ ٥١) وشرح العلل (١٧٦) .

وقال البخاري: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة[١].

وقال ابن رجب معلقا على كلام البخاري هذا: فهو تعليل للحديث، فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب، والمذاكرة يحصل فيها تسامح بخلاف حال السماع والإملاء[٢].

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٨/ ٢٩-٣٠): فإن الرجل يتكلم مع نفسه بأشياء ويسترسل في الحديث فإذا عرف أن الغير يتحمل ذلك تحفظ، ولهذا كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذاك، وكان الإمام أحمد يذاكر بأشياء من حفظه فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه فحدث من الكتاب.

وعن ابن معين قال: لقيت علي بن عاصم على الجسر فقلت: كيف حديث مطرف عن الشعبي (من زوج كريمته) فقال حدثنا مطرف عن الشعبي، فقلت: لم تسمع هذا من مطرف قط، وليس هذا من حديثك، قال: فأكذب؟ فاستحييت منه، وقلت: ذوكرت به فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه وليس من حديثك[٣].

وقد يحمل بعض المحدثين الشره فيروي ما تحمله مذاكرة على أنه مسموع له، فعن عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي قال: قدمت الكوفة، فنزلت بالقرب من يحيى الحماني، فذاكرته بأحاديث سمعتها بالبصرة من أحاديث سليمان بن بلال، وكان يستغربها، ويقول ما سمعت هذا من سليمان، ثم أردت الخروج إلى الشام فأودعت كتبي وختمت عليها، فلما انصرفت وجدت الخواتم قد كسرت، فقلت: ما شأن هذه الكتب وهذه الخواتيم، فقال: ما أدري، ووجدت تلك الأحاديث التي كنت ذاكرته بها عن سليمان بن بلال قد أدخلها في مصنفاته، فقلت له سمعت من سليمان بن بلال، قال: نعم.

---

(١) الكامل لابن عدي (٢/ ٦٣)، والعلل الصغير للترمذي (١٠/ ٣٧١- تحفة).

(٢) شرح العلل (٢٤٩).

(٣) تاريخ أبي زرعة (٢/ ٣٩٥).

رواه الخطيب في تاريخه (١٤/ ١٧٩)[١]، ورواه من طريق آخر بلفظ: فإن الوراق قد جاءني بالكتب وكانت مشدودة في خرقة ولبد، فإذا الشد متغير.

السبب الحادي عشر:

أن ينظر الراوي في كتاب غيره، فيعلق منه في ذهنه شيء، فيحدث به واهما، أو يدخل عليه حديث من حديثه في حديث مما نظر فيه، ولم يسمعه.

قال وكيع: لا ينظر في كتاب لم يسمعه، لا يأمن أن يعلق قلبه منه[٢].

ولعله لهذا السبب قال وكيع أيضا: نهيت أبا أسامة أن يستعير كتب الناس[٣].

ولهذا الاعتبار، والله أعلم، قال عبد الله بن محمد بن سيار: وبندار وأبو موسى ثقتان، وأبو موسى أصح لأنه كان لا يقرأ إلا من كتابه، وبندار يقرأ من كل كتاب[٤].

علق الخطيب على هذا قائلا: بندار وإن كان يقرأ من كل كتاب كان يحفظ حديثه.

قلت: وظهر بهذا أن النهي عن القراءة من كتب الناس، خاص بمن لا يحفظ حديثه، ونظير هذا قول عبد الواحد الحداد: كان شعبة لا يحدث من حديثه إلا بما يحفظ، وإن كان مكتوبا في كتابه، قال: وكان يبعثني إلى أبي عوانة فآتيه بكتاب الشيوخ فينظر فيه، فقلت: يا أبا بسطام: أنت لا تحدث من حديثك إلا بما حفظت وتنظر في كتاب أبي عوانة فقال لي: إذا نظرت إليه عاد إلي حفظي كأني سمعته من المحدث[٥].

ومع ذلك لا يؤمن الزلل على فاعل ذلك وإن كان حافظا لحديثه، ولعل شعبة إنما ترخص في ذلك في كتاب أبي عوانة وحده، لأنه كان في غاية التحرير والإتقان[٦].

---

(١) وذكره ابن حجر في التهذيب (١١/ ٢١٦).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٣٩١)، وذكره السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١٣٧) وابن رجب في شرح العلل (١٧٦).

(٣) علل أحمد (٢/ ٢٠٩) وسؤالات الآجري لأبي داود (٢٠٨).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ١٠٣) وتهذيب التهذيب (٩/ ٦٢).

(٥) الكامل لابن عدي (١/ ٧٩).

(٦) وانظر ما سيأتي بعد قليل.

فقد يكون في كتاب غيرك خطأ، وقد يشتبه حديثك بحديثه لقرب المخرج أو لتشابه الأسماء، فيعلق في الذهن من ذلك الكتاب أشياء، والحفظ خوان وصدق الإمام أحمد: كم يكون حفظ الرجل.

السبب الثاني عشر:

أن يكون الراوي يعتمد على ضبط الكتاب، فيحدث من كتابه فيهم وهو لا يشعر.

ويدخل الوهم على من يعتمد ضبط الكتاب من عدة جهات:

ـ الجهة الأولى: أمور تعتري طريقة الكتابة:

ـ منها: سرعة الكتابة حال السماع.

قال ابن هانئ: وسمعته يقول ـ أي أحمد بن حنبل ـ كان ابن أسد[١] من أسرع الناس خطا، كان يكتب عند شعبة، وكان عفان معه نسخة يسمع فيها، فكان عفان يجيء بأخبار وحديث، وكان ربما سقط على بهز من خفة يده[٢].

ـ ومنها: الكتابة بخط دقيق.

قال العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١٢١): يكره الخط الرقيق لأنه لا ينتفع به من في نظره ضعف، وربما ضعف نظر كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع به، كما قال أحمد بن حنبل لابن أخيه حنبل بن إسحاق، ورءاه يكتب خطا دقيقا: لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخونك[٣].

قلت: وممن أحوجه خطه الدقيق عند الاحتياج إليه: أبو بكر البرقاني، وذلك أنه كان يتوقف في أبي إسحاق المزكي النيسابوري، فلما أخبره الخطيب بثناء أهل بلده عليه اعتذر بقوله: قد أخرجت في الصحيح أحاديث كثيرة بنزول، وأعلم أنها عندي تعلو

(١) أي بهز بن أسد.

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢١٩).

(٣) رواه الخطيب في الجامع (١/ ٢٦١) والسمعاني في أدب الإملاء (١٦٧).

عن أبي إسحاق المزكي، إلا أني لا أقدر على إخراجها لكبر السن وضعف البصر، وتعذر وقوفي على خطي لدقته، أو كما قال[١].

ـ ومنها: عدم العجم والنقط لكتابه.

قال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب كثير العجم والنقط[٢].

فقوله (كثير العجم والنقط) بيان لسبب صحة كتابه.

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١٤٩): وممن كان كثير العجم والنقط لكتابه: أبو عوانة الوضاح، أحد الحفاظ، فقدم كتابه على حفظ غيره لشدة إتقانه و ضبطه له. اهـ

وسئل أحمد: كان أبو الوليد ثبتا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطا ولا مشكولا، لكنه في حديث شعبة متقن[٣].

ومن طريف ما يروى في الباب: ما ذكر عبد الله بن أحمد في العلل (٢/ ٢٣) وعند الخطيب في الجامع (١/ ٢٧٠) قال: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال سمعت ابن إدريس يقول: كتبت حديث أبي الحوراء، فخفت أن أصحف فيه أقول أبو الجوزاء، فكتبت أسفله حور عين. وسنده صحيح.

ولهذا استحب علماء الحديث لطالب الحديث ضبط كتابه بالنقط والشكل، قال ابن الصلاح في المقدمة (١٩١): ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلا ونقطا يؤمن معهما الالتباس، وكثيرا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة فإن الإنسان معرض للنسيان، وأول ناس أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله.

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ١٦٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١١/ ١٠٤) وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٨).

(٣) شرح العلل (٣٩٤).

وبوب الخطيب في الجامع (١/ ٢٦٩): تقييد الأسماء بالشكل والإعجام، حذرا من بوادر التصحيف والإيهام.

وقال: في رواة العلم جماعة تشتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخط وتختلف في اللفظ، مثل بشر وبسر وبريد وبريد وبريد ويزيد وعياش وعباس وحيان وحبان وحنان وعبيدة وعبيدة، وغير ذلك مما قد ذكرناه في كتاب التلخيص، فلا يؤمن على من لم يتمهر في صنعة الحديث تصحيف هذه الأسماء وتحريفها، إلا ان تنقط وتشكل، فيؤمن دخول الوهم فيها ويسلم من ذلك حاملها وراويها.

وقال العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١١٩): ينبغي لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كما سمعه، فقد روينا عن الأوزاعي قال: العجم نور الكتاب[(١)].

قال علي بن المديني: أنا أعيا بهؤلاء الذين كتبهم كالصحراء يعني غير معجمة. رواه البرذعي في السؤالات(٢/ ٧٤١).

- ومنها الكتابة تعليقا، وهي خلط الحروف وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامته.

- ومنها الكتابة مشقا، والمشق عندهم بعثرة الحروف وعدم إقامة الإسنان.

الجهة الثانية: عدم مقابلة كتابه بالأصل، لينظر ما قد يكون سقط له أو سها في نقله.

قال زكريا الأنصاري في شرح الألفية (٢/ ١٣٣): المقلبلةويقال لها المعارضة، يقال قابلت الكتاب بالكتاب وعارضته به إذا جعلت فيه مثل ما في المقابل به.

وقال الحافظ العراقي في شرح ألفيته (٢/ ١٣٣): على الطالب مقابلة كتابه بكتاب شيخه الذي يرويه عنه سماعا أو إجازة، أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه، أو بفرع مقابل بأصل السماع المقابلة المشروطة، وقال القاضي عياض: مقابلة النسخة

(١) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٦٠٨) عن الأوزاعي، ورواه الخطيب في الجامع (١/ ٢٧٦)، فجعله من رواية الأوزاعي عن ثابت بن معبد، ثم رأيته هكذا خرجه أبو علي الغساني في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم(٢٥).

بأصل السماع متعينة لابد منها، وقد قال عروة لابنه هشام عرضت كتابك؟ قال لا، قال: لم تكتب[١].

وقال الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير: مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي[٢].

وعن الأخفش قال: إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميا[٣]. اهـ.

قلت: وتساهل أقوام فجوزوا الرواية من النسخ غير المقابلة، وهو مذهب ضعيف. وقد أدرج الحاكم في المجروحين من تساهل في الرواية من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة، كما في مقدمة ابن الصلاح (٢٠٦).

وقال القاضي عياض: لا يحل للمسلم التقي الرواية، ما لم يقابل فإن الفكر يذهل[٤]، والقلب يسهو، والبصر يزيغ، والقلم يطغى[٥].

وقال ابن الصلاح في المقدمة (١٥٠): لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح. اهـ.

ولهذا كان أبو بكر البرقاني ينبه على هذا، قال الخطيب عنه في الكفاية (٢٧٥): فإ روى لنا أحاديث كثيرة، وقال فيها أنا فلان ولم يعارض بالأصل. اهـ.

ثم وقفت بعد مدة على مثال عزيز من هذا: قال الخطيب في تاريخه (١١/ ٢٦٦)

(١) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٣) والجامع (١/ ٢٧٥) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٤٤) وابن عبد ا في جامع البيان (١/ ٧٧) وابن السمعاني في أدب الإملاء (٧٩).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٣) والجامع (١/ ٢٧٥) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٤٤) وابن ع البر في الجامع (١/ ٧٧) وابن السمعاني في أدب الإملاء (٧٨).

(٣) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٣).

(٤) في المطبوع: يذهب، وما أثبته أولى.

(٥) فتح المغيث (٢/ ١٦٩).

قال ابن شاهين: جميع ما خرجته وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول، يعني ثقة بنفسه فيما ينقله، قال البرقاني: فلذلك لم أستكثر منه زهدا فيه. اهـ.

قلت: ولعل هذا من الأسباب التي جرت على ابن شاهين الخطأ في روايته، فتكلم فيه بعض الحفاظ في ضبطه.

وقد كانوا يستدلون على صحة الكتاب بكثرة وجود الإصلاح والتغيير فيه، قال أبو نعيم: يدلك على صحة الكتاب وجودة السماع: كثرة الحرج فيه[1].

وقال أبو نعيم: إذا رأيت كتاب صاحب الحديث مشججا، يعني كثير التغيير، فأقرب به من الصحة[2].

وقال الشافعي: إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة[3].

فتحرير الكتب كتابة وإتقانا من أهم ما يستعان به على ضبط الحديث والسلامة من الوهم والزلل، وكم ضعف من الرواة بسبب عدم عنايتهم بذلك.

قال يحيى القطان: نظرت في أصول شريك، فإذا الخطأ في أصوله[4].

وقال أبو الحسن بن لؤلؤ الوراق: رحلت إلى سامرا إلى إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي على أن أسمع الموطأ فلم أر له أصلا صحيحا، فتركت وخرجت ولم أسمع[5].

وقال أبو داود: إن في كتب أبي يعلى محمد بن الصلت خطأ[6].

ومن أهم الأمور المعينة على ضبط الكتب ما قاله الحافظ المزي معلقا على زيادة (قبل

(١) رواه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٩).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٩).

(٣) رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٩).

(٤) رواه العقيلي في الضعفاء (٢/ ٥٧٧) وابن عدي في الكامل (٤/ ٦).

(٥) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (١٦٨) وتاريخ بغداد (٦/ ١٣٦).

(٦) سؤالات الآجري لأبي داود (٢٣٤).

أن تجيء) في حديث. . .

قال رحمه الله: وهذا تصحيف من الرواة إنما هو أصليت قبل أن تجلس، فغلط فيه الناسخ، وقال: كتاب ابن ماجة إنما تداوله شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم، فإن الحفاظ تداولوهما واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما، قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف[1].

وهذه فائدة جليلة، فالكتاب الذي تداوله العلماء يندر وقوع الغلط والتصحيف فيه بخلاف غيره.

ولهذا فضلوا نسخة ابن سعادة من صحيح البخاري ، لأنه تداولها حفاظ كبار وسمعوا فيها للطلبة.

ومن النوادر ما جاء في سؤالات السلفي لخميس الحوزي (٩٨)، قال الحوزي عن أبي تمام الكسائي: لا بأس به، إلا أني لا أحدث عنه لا لسوء رأيته به، ولا أنه كان يفهم التخليط، ولكن كان سماعه مضطرب بخطوط الصبيان القدماء فلم يعجبني هذا.

تنبيه:

ومع ما للمقابلة من فوائد، إلا أنها لا تعني أن ينعدم الخطأ من الكتاب كليا، كما قال المزني: لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتابا صحيحا غير كتابه. رواه الخطيب في أوهام الجمع والتفريق(١٤).

ـ ومن الأمور التي تعتري ضبط الكتاب كذلك أن يتساهل الشيخ فيغير ما بأصل كتابه على وفق ما يخبر به.

قال أبو حاتم: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه، فقلت: يكون في كتابه الشيء فنقول: ليس هذا هكذا، إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، قال: بئس هذه الخصلة[2].

(١) زاد المعاد (١/ ٤٣٥).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢).

وقال الذهبي عن الحسن بن رشيق العسكري : وأنكر عليه الدارقطني أنه كان يصلح في أصله ويغير ، قال ابن حجر : وإنما أنكر الدارقطني عليه الإصلاح ، فإنه كان يقبل من كل ، فيغير كتابه[١] .

وقال الخطيب عن ابن المذهب التميمي راوي مسند أحمد عن القطيعي : وكان كثيرا يعرض علي أحاديث في أسانيدها أسماء قوم غير منسوبين ، ويسألني عنهم فأذكر له أنسابهم فيلحقها في تلك الأحاديث ويزيدها في أصوله موصولة بالأسماء ، وكنت أنكر عليه هذا الفعل فلا ينثني عنه[٢] .

وقال الخطيب : وقال لي الأزهري : كان أبو عبد الله بن بكير ثقة فحسدوه ، فتكلموا فيه ، قلت : وممن تكلم فيه محمد بن أبي الفوارس ، فإنه ذكر أنه كان يتساهل في الحديث ويلحق في أصول الشيوخ ما ليس فيها ، ويوصل المقاطيع ويزيد الأسماء في الأسانيد[٣] .

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ١٥٥) : سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليمان البزاز بن أبي حصين عن خديج عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الإيمان كلمات .

قال أبي : هذا خطأ ، وإنما هو : ألا إنما هو كلمات ، سبحان الله والحمد لله ، ورواه جماعة كثيرة عن خديج هكذا ، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كلمات من قالهن سبحان الله والحمد لله . الحديث .

سمعت أبي يقول : قال لنا أبو حصين : رأيت في كتاب أبي هذا الحديث ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ، وقد تأكل ما بعده ، فجاء الرازيون فلقنوه : الإيمان كلمات ، وإنما موضعه موضع دارس قد تأكل . اهـ .

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٢٥٩) .

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٤٠٢) .

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ١٣) .

وقد حكى الخطيب في الكفاية (٢٨٩) أن بعض المحدثين كان يستدرك ما اندرس من كتاب غيره، وامتنع من ذلك آخرون.

ـ ومنها: أن يكلف المحدث غيره بالكتابة، فيخطأ الكاتب في النقل، فيقع الوهم في كتابه وهو لا يشعر[١].

ومن أمثلة ذلك: سئل موسى بن هارون الحمال عن حديث لمشكدانة، فقال: أخطأ إبراهيم الحربي، فقيل له: إنما نسألك عن حديث لمشكدانة وتقول: أخطأ إبراهيم الحربي، فقال: نعم، خرج إبراهيم له المسند، فأخطأ في النقل[٢].

وقال عباد بن العوام عن علي بن عاصم الواسطي: ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا. وكان الوراقون يكتبون له: فنراه أتي من كتبه التي كتبوها[٣].

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عما يخالفه الناس فيه، ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له[٤].

قال البرذعي في السؤالات (٢/ ٥٧٩ـ٥٨٠): ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع (الخيل معقود في نواصيها).

فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران. قلت له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد.

(١) ذكرت هذا السبب فيما تقدم (١١٩) لكني رأيت إعادته هنا لتعلقه بهذا الباب.
(٢) الكامل لابن عدي (١/ ١٣٧).
(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢) وتاريخ بغداد (١١/ ٤٤٦).
(٤) تاريخ بغداد (١١/ ٤٤٥).

فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد، فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه، فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق.

فائدة جليلة:

إذن يتنبه لأحاديث يحيى بن عبدك عن مسدد والمعلى بن أسد، فقد اعترف يحيى بأنه اختلط عليه.

- ومنها أن يعرض كتابه على غيره فيصلحه له، فيدخله الخطأ من جهة المصلح.

قال ابن معين: ابن علية عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فأصلحها له، فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد هكذا[(١)].

- ومنها أن يختلط كتابه بكتاب غيره، ولا يتنبه لذلك، فيروي ما في كتاب غيره على أنه من كتابه.

قال الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٢/ ٣٨٠) قال البرذعي: قلت لمحمد بن يحيى في حديث أنس عن أم حبيبة، يعني حديث (أرأيت ما تلقى أمتي من بعدي) الحديث، : حدثكم به أبو اليمان، فقال: نعم، ثنا به من أصله عن شعيب عن بن أبي حسين، فقلت: حدثنا به غيره عن أبي اليمان فقالوا عن الزهري، قال لقنوه عن الزهري، قلت: قد رواه عنه يحيى بن معين فقال: يحيى بن معين لقيه بعدي، وقال أبوزرعة الدمشقي عن أحمد بعد أن رواه عن أبي اليمان عن شعيب عن ابن أبي حسين: ليس لهذا أصل عن الزهري وكان كتاب شعيب عن ابن أبي حسين ملصقا بكتاب الزهري، كأنه

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٦٤) والكامل (٣/ ٢٦٥).

فائدة: أعطى أبو زرعة كتابه لرجل فغير فيه سبعة مواضع، ففطن أبو زرعة للتغيير، لأنه يحفظه. تاريخ بغداد (١٠/ ٣٣٠).

يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري، فكان يعذر أبا اليمان ولا يحمل عليه فيه[١].

قال أبو عبيد الآجري سمعت أبا داود يذكر عن وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيشاني ثم قال أبو داود جرير روى هذا عن ابن لهيعة، طلبتها بمصر فما وجدت منها حديثا واحدا عند يحيى بن أيوب، وما فقدت منها حديثا واحدا من حديث ابن لهيعة، فأراها صحيفة اشتبهت على وهب بن جرير[٢].

ـ ومنها أن يحمل المحدث الشره وحب الاستكثار، فيضيف اسمه في الطبقة.

ويشتد التدليس إذا كانت له إجازة بذلك الكتاب، أو سمعها من مشايخ المسموع منه، وقد تكلم المحدثون في سماع أقوام لإلحاقهم سماعهم بسماع غيرهم في الطبقات والكتب[٣].

قال أبو سعد البغدادي عن سليمان بن إبراهيم أبي مسعود الأصبهاني الحافظ: شنع عليه أصحاب الحديث في جزء ما كان له به سماع، وسكت أنا عنه[٤].

وقال الخطيب: وحدثني محمد بن محمد الحديثي قال: أخرج إلي حمزة بن الكوفي جزءا عن أحمد بن عثمان بن الأدمي فرأيت فيه سماعه مع أبيه، ففرحت به، ثم أخرج إلي جزءا غيره وجدت فيه سماعه ملحقا بين الأسطر، ثم نظرت فإذا الجزء الذي كان فيه سماعه مع أبيه من ابن الأدمي قد كان التسميع بخط أبيه: سمعت وابني فلان، يعني أخا لحمزة، وقد شدد حمزة الياء من ابني، فصار يقرأ: وابني، وألحق اسمه مع اسم أخيه بعد أن حك موضع اسمه وأصلحه وطرح على الجزء دهنا وترابا حتى اصفر ليظن

(١) ونحوه في السير (١٠/ ٣٢٣) وانظر الصحيحة (٣/ ٤٢٥).

(٢) السير (٩/ ٤٤٤).

(٣) انظر الميزان (٢/ ٥٨٨ـ٥٩٦ـ٦٠٦) (٣/ ٦٣٣ـ٦٣٧) وتاريخ بغداد (١/ ٣٥٥) (٦/ ٣٠٦) و سؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٠٢).

(٤) التذكرة (٣/ ١١٩٨).

أنه تسميع عتيق، قال فرددت الجزء عليه وانصرفت[١].

فاقرأ ـ رحمك الله ـ هذه القصة الفريدة، وتأمل كيف استطاع هذا المحدث استخراج هذه العلة الدقيقة التي تنطلي على كبار الأذكياء.

فأبو حمزة كتب التسميع لابنه الثاني أخو حمزة هكذا: سمعت وابني فلان، فجاء حمزة فشدد الياء من ابني، فصارت ابنيّ، وزاد اسمه قرب اسم أخيه، ووضع على الجزء دهنا وترابا حتى اصفر ليظن أن كتابته قديمة، فلله در أئمة الحديث، ما أدق نقدهم وأشد تمييزهم.

وقال الخطيب: وقال لي يحيى بن الحسين العلوي: أخرج إلي ابن القادسي أجزاء كثيرة عن ابن مالك، فلم أر في شيء منها له سماعا صحيحا إلا في جزء واحد، قال: وكانت أجزاء عتق، وقد غير أول كل جزء منها وكتب بخط طري وأثبت فيه سماعه[٢].

ـ ومنها ما حصل لنعيم بن حماد، حيث أصاب الماء كتبه، فاندرس بعضه فأصلحه من كتاب غيره.

ونحوه ما حكاه أبو حاتم عن أبي حصين، لما اندرس من كتابه لفظة (ألا إنما) فلقنه الرازيون خطأ، وقد تقدم بتمامه.

السبب الثالث عشر:

تحمل الراوي لحديثه على هيأة يدخلها الخلل عادة.

وأسلم طرق التحمل وأبعدها عن الآفات: السماع من لفظ الشيخ، ومع ذلك يدخلها الوهم من أنحاء شتى، وأسلمها ما قال السمعاني في أدب الإملاء(١٠): وأما إذا أملى عليك المحدث وكتبت أنت من لفظه فلا يتطرق إليه نوع من الفساد لأنه يعرف

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٢).

(٢) تاريخ بغداد(٨/ ١٦).

ما يملي، وأنت تسمع وتفهم ما تكتب.

وأسند السمعاني في أدب الإملاء(١١) عن زهير وعفان أنهما كانا لا يتحملان إلا إملاءا.

وقال ابن مهدي: أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره، لأنه كتبه إملاء[(١)].

وجميع أنواع التحمل المشهورة عند المحدثين تدخلها الآفة من وجوه:

أـ أما السماع من لفظ المحدث، فيدخل على الراوي الوهم فيه من جهات متعددة

* ـ منها: أنه كان من منهج بعض المحدثين الحضور في مجلس السماع بغير وكتب فيحفظ من فم المحدث، فإذا انتهى مجلس السماع قام فكتبها من حفظه أو بيته فكتبها، أو غير ذلك.

ولا يخفى ما قد يعتري مثل هذا النوع من التحمل من الخلل، وقد فعل هذا من المحدثين، فمن ذلك:

قال أحمد: كان يحيى القطان وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ لا يكتبون عند شعبة كان يحيى يحفظ ويذهب إلى بيته فيكتبها، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ وكان معاذ يقعد ناحية في جانب، فيكتب ما حفظ، وكان في حديثه شيء، وكان خا أيضا يقعد في ناحية، فيكتب ما حفظ لا يجتمعون[(٢)].

وهذا الذي نقله أحمد عن يحيى، صرح به يحيى نفسه، فقال: كنا إذا قمنا من ع شعبة، جلس خالد ناحية ومعاذ ناحية، فكتب كل واحد منهما بحفظه، وأما أنا فكنا لا أكتب حتى أجيء إلى البيت[(٣)].

(١) نصب الراية(٣/ ٢٨٣).

(٢) العلل لأحمد، رواية المروذي وغيره (٤٤).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٩)ـ(١/ ٢٢٩)ـ(٩/ ١٥٠)، والكامل (١/ ١٠٠)، شرح العلل (٢٨٧) وا المحدث الفاصل (٦٠٥).

وممن كان يفعل ذلك وكيع قال: ما كتبت عند الثوري قط كنت أتحفظ فإذا رجعت إلى المنزل كتبتها[١].

وقال أحمد: قال وكيع: وكنا نعدها عند سفيان، ثم نكتب في البيت، وكان يحيى بن يمان يعقد خيطا، يعني يعد به الحديث عند سفيان، ثم يذهب إلى البيت فيحل عقد ويكتب حديثا، ولكن عنده تخليط[٢].

وكذلك البخاري، قال: رب حديث سمعت بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال الراوي: قلت له: يا أبا عبد الله: بكماله، قال فسكت[٣].

وممن كان يفعله كذلك: هشيم بن بشير، روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٨٥) عنه قال: ما كتبت حديثا قط في مجلس، كنت أسمعه ثم أجيء إلى البيت فأكتبه.

وقال إسحاق الأزرق: ما رأيت مع هشيم قط لا ألواح ولا غير، إنما يجيء فيسمع ثم يقوم[٤].

قلت: ومن ثم وقعت لهشيم أوهام بسبب ذلك في روايته عن الزهري، فقد سمع من الزهري بمكة أحاديث ولم يكتبها وعلق بحفظه الذي سمعه، فلم يكن من الضابط عنه، ولذلك لم يخرج الشيخان من روايته عنه شيئا[٥].

وممن كان يفعله الأعمش، فعن أبي جعفر الفراء قال: كان الأعمش يسمع من أ

(١) تاريخ ابن معين للدوري (٢/ ٦٣٠) والسير (٩/ ١٤٦) وسؤالات أبي داود لأحمد (٣٦٨) وتاريخ بغ (١٣/ ٤٨٠)

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ١٢٧).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ١١).

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ٩٣) (٧/ ١٣٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١١/ ٥٤) والنكت (٢٧٥).

إسحاق، ثم يجيء فيكتبه في منزله[١].

وكذا عبد الله بن إدريس، فروى الرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٨٥) عنه قال: ما كتبت عند الأعمش ولا عند حصين ولا عند ليث ولا عند أشعث، إنما كنت أحفظ ثم أجيء فأكتب في البيت.

ومن ثم فضل أهل الحديث من كتب في مجلس السماع.

قال أحمد: كان ـ أي عبيد الله الأشجعي تلميذ الثوري ـ يكتب في المجلس، فمن ثم صح حديثه[٢].

وقال ابن وارة: قلت لأحمد: أبو الوليد أحب إليك في شعبة أو أبو النضر قال: إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد[٣]

ومن الطرف النادرة التي تناسب المقام قول الأعمش: كنت عند إبراهيم فحدث بستة أحاديث فحفظتها وأتيت البيت، فقالت الجارية: يا مولاي ليس في البيت دقيق فنسيتهن[٤].

ونظيرها ما وقع لأحمد بن الفرات الرازي الحافظ، قال: حضرت مجلس يزيد بن هارون فأملى ثلاثين حديثا فحفظتها، فجئت إلى منزلي لأكتبها، فكتبت منها ثلاثة فجاءت الجارية فقالت مولاي فني الدقيق، فنسيت سبعة وعشرين، وبقيت الثلاثة التي كتبت.

---

(١) المحدث الفاصل (٣٨٤) وتقييد العلم للخطيب (١١٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ٣١) والسير (٨/ ٥١٥) ثم رأيتها في سؤالات أبي داود لأحمد (٣٦٧) وتاريخ بغداد (١٠/ ٣١٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٣) وسؤالات البرذعي (٢/ ٧٤٢).

(٤) الكامل (١/ ٦٥).

* ـ ومنها: قراءة الشيخ على الناس، وليس ينظرون كلهم في الكتاب المقروء. فإذا انتهى قاموا فنسخوها.

ولا يخفى كذلك ما قد يدخل على الراوي من الوهم، ولو كان قليلا، بسبب هذا النوع من التحمل، بخلاف الأخذ عن الشيخ بطريق الإملاء مباشرة.

ولذلك قال الشافعي: حضور المجلس بلا نسخة ذل، رواه الخطيب في الجامع (١/ ٢٨٤).

نعم الصحيح الذي عليه الجمهور صحة الأخذ بهذه الطريقة، وعد ابن الصلاح في المقدمة (١٩٧) المنع منها من مذاهب أهل التشديد.

ولا يخفى ما فيه، لأنها مع صحة الأخذ بها، فهي مفضولة و مرجوحة بالنسبة لغيرها، وكم يدخل على الراوي الوهم من جهتها وهو لا يدري.

روى عباس الدوري عن يحيى قال: مضيت إلى إسماعيل بن عياش، فرأيته عند دار الجوهري قاعدا على غرفة، ومعه رجلان ينظران في كتابه، فيحدثهم خمسمائة في اليوم أقل أو أكثر، وهم أسفل، وهو فوق، فيأخذون كتابه فينسخون من غدوة إلى الليل، قال يحيى: فرجعت ولم أسمع شيئا.

ثم ذكر عنه قال: كان يقعد ومعه ثلاثة أو أربعة، فيقرأ كتابا، وهم معه، والناس مجتمعون، ثم يلقيه إليهم فيكتبونه جميعا، ولم ينظر في الكتاب إلا أولئك الثلاثة أو الأربعة، وشهدت ابن عياش وهو يحدث هكذا، فلم أكن آخذ منه شيئا، ولكني شهدته يملي إملاء فكتبت عنه[١].

وروى الخطيب في التاريخ (٦/ ٢٢٠) من طريق الدوري قال: قدم علينا إسماعيل بن عياش فنزل شارع عمرو الرومي يقعد على روشن وقرأ على الناس صحيفة، ورمى بها إليهم، فلم آخذ منها شيئا، لأني لم أكن أنظر فيها.

(١) تاريخ ابن معين (٢/ ٣٦) والكامل لابن عدي (١/ ٢٩٣) وتاريخ بغداد (٦/ ٢٠٢).

ومن كان يمتنع من الرواية هكذا: محمد بن عبيد الطنافسي أحد الثقات الحفاظ. قال رحمه الله: قدم علينا عبيد الله بن عمر العمري، فقعد فوق بيت، ثم قرأ صحيفة على الناس، وليس ينظرون فيها، ثم رمى بها فقعدوا فنسخوها، قال محمد بن عبيد: فقلت أنا: هكذا أخذ الحديث، قال: لا والله، لا كتبت منها شيئا، فكتبتها بعد، ثم ذهبت إليه حتى قرأها علي من كتابه[1].

وكان ابن أبي ذئب كذلك يقرأ عليهم كتابا ثم يلقيه عليهم فيكتبونه، ولم ينظروا في الكتاب، قال حجاج الأعور: كان ابن أبي ذئب رجلا لا يملي شيئا ما سمعت منه قرأته عليه[2].

وفي تاريخ بغداد (٧/ ٢٣) حدث إسرائيل بن يونس ورجل واحد فقط ينظر في الدفتر فقام الشيخ فقعدوا فكتبوه.

وقال الذهبي في الميزان (١/ ٢١٠): وقال عباس ثنا حجين بن المثنى: قدم إسرائيل بغداد فاجتمع الناس عليه، فأقعد فوق موضع مرتفع، فقام رجل معه دفتر فجعل يسأله منه ولا ينظر فيه، فلما قام إسرائيل قعد الرجل فأملاه على الناس.

قلت ـ أي الذهبي ـ: هذا يدل على ضعف سماع أولئك على هذه الصورة لا على ضعف إسرائيل في نفسه.

وسئل يحيى بن معين عن الحميدي صاحب ابن عيينة، قال: كان يجيء إلى سفيان ولا يكتب، قلت ليحيى: فما كان يصنع، قال: كان إذا قام أخذها، يعني يحيى أنه كان يتسهل في السماع[3].

وقال أحمد: قال عبد الرزاق: كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده وأنا انظر يعني عن سفيان باليمن،وكان ثم جماعة يسمعون لا ينظرون في الكتاب، قال عبد

(١) تاريخ ابن معين (٢/ ٥٢٩).
(٢) تاريخ ابن معين (٢/ ٥٢٥).
(٣) تاريخ ابن معين (٢/ ٣٠٨).

الرزاق: كتبت أنا أنظر فإذا قاموا ختم القاضي الكتاب

قال ابن رجب: هذا كله كلام أحمد رحمه الله ليبين به صحة سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان، وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه[١].

* ـ ومنها: أن لا يحصل للراوي سماع جميع حديث شيخه، فيرقعها من أصحابه، وخصوصا في مجالس الإملاء الكبيرة، حيث كان يتعذر سماع كل حديث المملي أو المستملي.

ومن أفعل الناس لهذا جرير بن عبد الحميد الضبي، قال رحمه الله: ليس هذ الأحاديث التي أحدثكم عن الأعمش سمعتها كما أحدثكم، وإنما كان الأعمش يذكر الإسناد فيقول بعض أصحابه خبر هذا: كذا[٢]، وخبر هذا: كذا، فنكتبه عنهم ويذكر الخبر، فيقول بعض أصحابه: إسناد هذا كذا وكذا، فنكتبه عنهم.

قال إبراهيم[٣]: فلما سمعت ذلك منه لم أكتب عنه عن الأعمش شيئا.

قال إبراهيم الحربي: فحدثت بذلك ابن نمير، فقال: هكذا ينبغي أن يكون سما أبي وابن فضيل ووكيع ونظرائهم مرقعا، ولكن هؤلاء كتموا ذلك، وذاك تكلم به[٤].

وقال جرير: سمعت حديث الأعمش، فكنا نرقعها، فإن شئتم فخذوها، وإ شئتم فلا تأخذوها[٥]، زاد في رواية: يكتب ذا من ذا، يكتب ذا من ذا[٦].

وفي تاريخ ابن معين للدوري (٢/ ٨١): قال جرير: ما كتبت عند منصور شيئا كنـ أجيء بأطراف، فأقعد إليه، فأسأله عنها، فإذا نظر إلي حككت رأسي ومسحـ

(١) شرح العلل (٣٣٢).
(٢) بالأصل المطبوع: خبر وكذا، وما أثبته أولى.
(٣) أي ابن موسى الفراء.
(٤) الكفاية للخطيب (٩٣).
(٥) تاريخ ابن معين (٢/ ٨٢) والعلل لأحمد رواية المروذي وغيره (٢٠٣) ورواية عبد الله (١/ ٨٤) و (١/ ٢٠٥ ـ ٢١٨) والكفاية (٩٣).
(٦) العلل لأحمد رواية عبد الله (١/ ٢٠٥ ـ ٢١٨).

وجهي.

وفعله خلائق من المحدثين غير جرير، فمن ذلك:

عن أبي حفص قال: كنا عند حماد بن زيد، فذهب إنسان يعيد عليهم، فقال ـ أي حماد بن زيد ـ ليستفهم بعضكم بعضا[١].

وقال الأعمش: كنا نجلس إلى إبراهيم فتتسع الحلقة، فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه، فيسأل بعضهم بعضا عما قال ثم يروونه عنه، وما سمعوه منه، قال أبو زرعة: فرأيت أبا نعيم لا يعجبه هذا ولا يرضى به لنفسه[٢].

وقال أحمد: وقال أبو معاوية: كنا إذا قمنا من عند الأعمش كنت أمليها عليهم. قال أبي: مثل الأحدب ويعلى وهؤلاء يعني الصغار[٣].

وقال محمد بن فضيل: كنا نأتي الأعمش، وكان عنده رجل أعمى أحفظ من أبي معاوية، فكنا إذا قمنا يملها علينا. قال ابن فضيل: إلا أنا كنا نعرفها[٤].

وسئل الفريابي عن الرجل يحضر المجلس فتسقط عنه كلمة من سماعه. فقال: يرويه عن غيره.[٥]

وقريب من هذا ما كان يفعله بعض المحدثين، فيما حكاه الخطيب في الكفاية (٢٨٩) أن بعضهم كان يستدرك ما اندرس من كتابه من كتاب غيره، وامتنع من ذلك آخرون[٦].

ولهذا كان من مزيد دقة بعض الحفاظ أنه يصرح بأن لفظة كذا لم يسمعها من شيخه،

---

(١) المحدث الفاصل (٦٠٠) والكفاية (٩٣).

(٢) الكفاية للخطيب (٩٥) وعنه العراقي (٢/ ٥٦).

(٣) العلل لأحمد (١/ ٨٤ـ٢٠٥ـ٢١٨) ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٩٢).

(٤) العلل لأحمد (١/ ٨٤).

(٥) سؤالات البرذعي (٢/ ٧٤٢).

(٦) وقد تقدم التنبيه على بعض ذلك.

بل سمعها من بعض أصحابه، فكان البخاري[١] وابن خزيمة وغيرهما يقول في مثل هذا: وثبتني فيه بعض أصحابنا أو أفهمني فلان بعضه[٢].

وامتنع آخرون من الرواية هكذا مطلقا، لما قد يدخل على الراوي من الوهم بسبب ذلك[٣].

وكان زائدة بن قدامة ينهى عن الرواية مع استفهام الجليس، كما في المحدث الفاصل (٣٨٥).

ومن طرف الباب: قال أبو عمار الحسين بن حريث المروزي: سألت علي بن الحسن الشقيقي: هل سمعت كتاب الصلاة من أبي حمزة، قال: الكتاب كله إلا أنه نهق حمار يوما، فخفي علي حديث أو بعض حديث، ثم نسيت أي حديث كان من الكتاب فتركت الكتاب كله. رواه الخطيب في الكفاية (٢٧٠)، وذكره الذهبي في السير (١٠/ ٣٥٢).

* ـ ومنها: أن يحدث الشيخ من غير أصله.

قال ابن الصلاح في المقدمة (٢٠٦): ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتبا مصنفة وتهاونوا، حتى إذا طعنوا في السن، واحتيج إليهم حملهم الجهل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة، فعدهم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في طبقات المجروحين، قال: وهم يتوهمون أنهم في روايتها صادقون. اهـ.

وقال أيضا (١٥٠): لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح. اهـ.

---

(١) منه ما أخرجه في الأدب من صحيحه (١٠/ ٤٧٣) قال: ثنا أحمد بن يونس ثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل، فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه. قال أحمد: أفهمني رجل إسناده.

(٢) فتح المغيث (٢/ ٥٥) وشرح العراقي (٢/ ٥٥) والكفاية (٩٥ـ٢٥٤).

(٣) فتح المغيث (٢/ ٥٥).

زاد السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٥٤): ومن ذلك من كان يحدث بعد ذهاب
أصوله واختلال حفظه كفعل ابن لهيعة. اهـ

وصدق أبو بكر بن أبي داود حيث قال:

إذا تشاجر أهل العلم في خبر *** فليطلب البعض من بعض
إخراجك الأصل فعل الصادقين *** لم تخرج الأصل لم تسلك
فاصدع بعلم ولاتردد *** وأظهر أصولك إن الفرع متهم[١]

قال الذهبي في الميزان (١/ ٥٢٣): قال ابن عساكر: فيه[٢] تسامح شديد، اشتر
نسخة غير مسموعة بالمعجم الكبير للطبراني، فكان يحدث منها، وهي غير منقولة م
أصل سماعه ولا عورضت به. اهـ.

وقال السلفي عن ابن المذهب راوي مسند أحمد عن القطيعي: كان مع عسره متكل
فيه، لأنه حدث بكتاب الزهد لأحمد بعد ما عدم أصله من غير أصله

قال الذهبي: ومن ثم وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن والإسناد[٣].

وقال الأثرم: قال أبو عبد الله: كان يحيى بن سعيد يقول: كان ابن جريج يحدثهم
لا يحفظ، يشير إلى أنه كان يحدث من كتب غيره، قال: وما كنا نحن نسمع من ا
جريج إلا من حفظه، قال: فقال له إنسان: فلعل ابن جريج حدثكم شيئا حفظه ،
كتب الناس، ثم قال أبو عبد الله: كان ابن جريج يحدثكم من كتب الناس سماع أ
عاصم، وذكر[٤] غيره قال: إلا أيام الحج فإنه كان يخرج كتاب المناسك فيحدثهم به ،
كتابه[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٤٣٧)-(١٢/ ١٢٣) وأدب الإملاء(٤٧).
(٢) أي الحسن بن مسعود بن الحسن أبو علي الوزير الدمشقي.
(٣) لسان الميزان (٢/ ٢٩٤) وانظر اللسان (٥/ ٢٤٣).
(٤) في المطبوع من شرح العلل: ذكره، والصواب ما ذكرته، وهو كذلك في الكفاية.
(٥) رواه الخطيب في الكفاية (٢٩٤)، وذكره في شرح العلل (٢٧٣)، وهذه عبارة ابن رجب.

وقال البرقاني عن أبي بكر القطيعي أحمد بن جعفر بن حمدان: . . . ثم عرضت قطعة من كتبه بعد ذلك فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة[1].

وقال الخطيب في تاريخه (٣/ ٣٣٨): حدثني الأزهري: كان أبو عمر بن حيوية مكثرا وكان فيه تسامح: ربما أراد أن يقرأ شيئا ولا يقرب أصله منه، فيقرأ من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه وكان مع ذلك ثقة.

وقال الخطيب عن أبي عوانة الوضاح في تاريخه (١٣/ ٤٦٨): . . . إلا أنه بآخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت.

وقال الدارقطني عن الحافظ البزار: يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظا ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة يتكلمون فيه، جرحه أبو عبد الرحمن النسائي[2].

*** ـ ومنها أنه كان كثير من المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جدا، حتى ربما بلغوا ألوفا مؤلفة[3]، ويبلغ عنهم المستملون، وقد يتسع الجمع حتى يكثر عدد المستملين، فيكتب الناس بتبليغ المستملين، وأحيانا يأخذ بعض المستملين عن بعض فأجاز الأعمش وحماد بن زيد وغيرهما الرواية عن المستملي، وأبى ذلك آخرون، لما قد يطرق مثل هذا النوع من التحمل من الخلل.**

وممن أبى ذلك محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي.

روى الخطيب عنه في الكفاية (٩٢) والسمعاني في أدب الإملاء(١٧١) قال: ما كتبت قط من في المستملي ولا التفت إليه، ولا أدري أي شيء يقول، إنما أكتب عن في المحدث.

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٢٩٤).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (٩٢).

(٣) انظر الجامع للخطيب (٢/ ٥٤ فما بعد) وأدب الإملاء للسمعاني (١٥-١٦-١٧).

ومنهم يوسف بن عمر القواس قال؟: حضرت مجلس القاضي المحاملي، وكان ل
أربعة مستملين يستملون عليه، وكنت لا أكتب في مجلس الإملاء إلا ما أسمعه من لفظ
المحدث، فقمت قائما لأني كنت بعيدا من المحاملي بحيث لا أسمع لفظه[1].

ومن تلك المجالس الحافلة ما رواه الخطيب في الجامع (٢/ ٥٣) والتاريخ (٦/ ١٢٠)
نا بشرى بن عبد الله الفاتني، وكان شيخا صدوقا صالحا قال سمعت أبا بكر أحمد بر
جعفر بن سلم يقول: لما قدم علينا أبو مسلم الكجي أملى الحديث في رحبة غسان
وكان في مجلسه سبعة مستملين، يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه، وكتب الناس
عنه قياما بأيديهم المحابر، ثم مسحت الرحبة، وحسب من حضر بمحبرة، فبلغ ذلك
نيفا وأربعين ألف محبرة سوى النظارة.

قال الذهبي في التذكرة (٢/ ٦٢١): هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب في تاريخه.

قلت: ورواها عن الخطيب: ابن السمعاني في أدب الإملاء(٩٦).

ومن تلك المجالس أيضا: ما رواه السمعاني في أدب الإملاء(١٦) والذهبي
السير(٩/ ٢٦٣) عن عمر بن حفص قال: وجه المعتصم من يحزر مجلس علي بن عاصم
في رحبة النخل التي في جامع الرصافة قال: وكان علي بن عاصم يجلس على سطح
وينتشر الناس في الرحبة وما يليها، فيعظم الجمع جدا.

حتى سمعته يوما يقول: ثنا الليث بن سعد، ويستعاد، فأعاد أربع عشرة مرة
والناس لا يسمعون.

قال: فكان هارون المستملي يركب نخلة معوجة ويستملي عليها، فبلغ المعتصم كث
الجمع، فأمر بحزرهم، فوجه بقطاعي الغنم فحزروا المجلس: عشرين ألفا ومائة ألف.

وقال الحافظ ابن كثير في مختصر ابن الصلاح (١/ ٣٤٣): وقد كانت المجالس تعة
ببغداد وبغيرها من البلاد، فيجتمع الفئام من الناس، بل الألوف المؤلفة ويص

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٢٧).

المستملون على الأماكن المرتفعة، ويبلغون عن المشايخ ما يملون، فيحدث الناس عنهم بذلك، مع ما يقع في مثل هذه المجامع من اللغط والكلام. اهـ.

قلت ويشتد الأمر إذا كان المستملي غير معتمد، ككونه يلحن[١] وغير ذلك.

ومن طريف ما يحكى في ذلك: ماذكره الخطيب في الجامع (٢/ ٦٦) حيث قال: ويجب أن يكون المستملي متيقظا محصلا، ولايكون بليدا مغفلا، كما حكي عن مستملي يزيد بن هارون، ثم روى بسنده عن إسحاق بن وهب قال: كنا عند يزيد بن هارون وكان لـه مستمل يقال لـه بربخ، فسأله رجل عن[٢] حديث، فقال يزيد: نا به عدة[٣]، قال فصاح به المستملي: يا أبا خالد: عدة بن من؟ قال: عدة بن فقدتك.

ثم رأيت القصة في تصحيفات المحدثين للعسكرى (١/ ٣٧): أخبرنا ابن المغلس ثنا إسحاق بن وهب. وعنه السمعاني في أدب الإملاء(٩٠).

وهذا سند صحيح، ابن المغلس هو جعفر بن محمد وثقه الدارقطني، كما في السير (١٤/ ٥٢١)، وإسحاق هو العلاف من رجال البخاري، قال الذهبي في الميزان (١/ ٣٥٩): ثقة.

*** ـ ومنها ان يكون السامع في مجلس السماع حال القراءة ينسخ أو يتحدث أو نحوها.**

قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث: اختلفوا في صحة سماع من ينسخ، أو إسماعه، فمنع من ذلك إبراهيم الحربي وابن عدي[٤] وأبو إسحاق الإسفراييني.

وقال أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغي: يقول: حضرت، ولا يقول حدثنا، ولا أخبرنا.

---

(١) انظر الجامع للخطيب (١/ ٢٨٥ـ٢/ ٦٦ـ٦٨) وفتح المغيث (٢/ ٢٢٩).

(٢) في الأصل من، وهو خطأ.

(٣) أي حدثنا به جماعة من العلماء.

(٤) انظر الكفاية للخطيب (٨٧)ـ(٨٨).

وجوزه موسى بن هارون الحافظ .

وكان ابن المبارك ينسخ وهو يقرأ عليه .

وقال أبو حاتم: كتبت عند عارم، وهو يقرأ، وكتبت عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ[١] .

وحضر الدارقطني، وهو شاب مجلس[٢] إسماعيل الصفار، وهو يملي، والدارقطني ينسخ جزءا، فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك، وأنت تنسخ، فقال: فهمي للإملاء بخلاف فهمك، فقال له: كم أملى الشيخ حديثا إلى الآن، فقال الدارقطني: ثمانية عشر حديثا، ثم سردها كلها عن ظهر قلب، بأسانيدها ومتونها، فتعجب الناس منه[٣] .

قلت: وكان شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي، تغمده الله برحمته، يكتب في مجلس السماع، وينعس في بعض الأحيان، ويرد على القارئ ردا جيدا بينا واضحا، بحيث يتعجب القارئ من نفسه، أنه يغلط فيما في يده، وهو مستيقظ، والشيخ ناعس، وهو أنبه منه .

ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

قال ابن الصلاح: وكذلك التحدث في مجلس السماع، وما إذا كان القارئ سريع القراءة أو كان السامع بعيدا من القارئ، ثم اختار أنه يغتفر اليسير من ذلك وأنه إذا كان يفهم ما يقرأ مع النسخ فالسماع صحيح. اهـ كلام ابن كثير[٤] .

قلت: ومع ذلك لا يؤمن على من سمع هكذا السهو والغلط والزلل، ومن مثل هذا

---

(١) انظر الكفاية (٨٩).

(٢) في المطبوع: فجلس، وما أثبته أولى.

(٣) روى القصة الخطيب في تاريخه (١٢/ ٦٣). وذكرها جماعة وقد تكلم في سندها، فانظر التأصيل لبكر أبي زيد (٧٩). ومن نظائر ما جرى للدارقطني ما حكاه ابن الفرضي في تاريخه (١/ ١٨٨)، فانظره هناك.

(٤) مختصر ابن الصلاح (١/ ٣٣٩-٣٤٠).

يؤتى الثقة الحافظ، فيهم في الشيء بعد الشيء، وهذه هي حقيقة علل الحديث.

وممن ذكر بالإسراع حال القراءة حتى يدغم بعض الحروف: وكيع بن الجراح، قال محمد بن عبد الله بن عمار: كان وكيع سريع اللسان، وكان يقول في كل حديث: حدثنا لا يبين الحاء إلا دثنا[1].

وسئل أحمد: كان وكيع إذا أدغم يخاف عليه التدليس، فقال: لا، وكان ربما يدغم، كان يستعجل، وكان يقول ثنا سفيان في الحديث، ثم أسمعه يقول فيه بعد حدثنا، قال أبو عبد الله: وكان إذا التقى العينان أو الحاآن أدغم أحدهما، ووصف أبو عبد الله من ذلك غير شيء، وكانوا يضربون على ما يدغم، قال أبو عبد الله: وكنت أنا أضرب، قلت لأبي عبد الله: فتخاف أن يضيق هذا على الناس، فقال: أرجو أن لا يضيق.[2] اهـ.

وممن كان ينام في مجلس السماع: ابن وهب.

قال سعيد بن منصور: رأيت ابن وهب في مجلس ابن عيينة، وسفيان بن عيينة يحدث الناس، وابن وهب نائم[3].

ولعله فعل هذا لما تكرر له سماعه.

كما قال ابن حبان في الثقات (٨/ ٧٢-٧٣) في ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي: وكان متقنا ضابطا صحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مرارا، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا ممن يجرح مثله في الحديث وذاك أنه سمع حديث ابن عيينة مرارا، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس حيث كان يجيء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستيناس، لا للاستماع، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مرارا

---

(١) رواه الخطيب في الكفاية (٩٠).

(٢) رواه الخطيب في الكفاية (٩١) - وانظر فتح المغيث (٢/ ٥١) فيمن ذكر بالإسراع حال القراءة مع الإدغام أحيانا.

(٣) الكامل لابن عدي (٤/ ٢٠٢).

ليس مما يقدح فيه واحد . اهـ

ومنهم إبراهيم بن سعيد الجوهري .

قال الذهبي في الميزان (١/ ٣٦) قال حجاج بن الشاعر : رأيت إبراهيم بن سعي
الجوهري عند أبي نعيم يقرأ، وهو نائم، وكان حجاج يقع فيه، قلت : لاعبرة بها
وإبراهيم حجة بلا ريب[١] .

قلت : ومن طرف الباب ما حكاه الخطيب في الكفاية (٩١)، ونقله العراقي في شر
للألفية (٢/ ٥٤) وغيره .

قال الخطيب : بلغني عن خلف بن سالم المخرمي قال : سمعت ابن عينية يقول
نا[٢] عمرو بن دينار، يريد حدثنا عمرو بن دينار .

فإذا قيل له : قل حدثنا عمرو، قال : لا أقول، لأني لم أسمع من قوله حدثنا : ثلا
أحرف لكثرة الزحام، وهي ح . د . ث . اهـ .

ونظم هذا الحافظ العراقي فقال :

وخلف بن سالم قد قال نا *** إذ فاته حدث من حدثنا

ونحوها ما روى الخطيب في الجامع(٢/ ٦٧) وعنه السمعاني في أدب الإملاء(٠
عن أبي بكر بن خلاد بن كثير بن قتيبة بن مسلم قال : استملى الجماز لخالد بن الحارث
قال : وكان يملي علينا كتاب حميد .

فقال : نا حميد عن أنس قال : قال رسول كذا، وقيل وهو رسول الله إن شاء الله .

فقال الجماز : يا أبا عثمان حدثكم حميد عن أنس قال رسول، وشك أبو عثمان في الله[٣]

---

(١) وانظر قصة طويلة في نوم جماعة في مجلس السماع في الكامل لابن عدي (٧/ ٣٠-٣١) .

(٢) في المطبوع من الكفاية : ثنا، وهو خطأ كما يعلم من السياق ومن مصادر أخرى .

(٣) أي شك في زيادة لفظ الجلالة في روايته .

قال: فقال له: كذبت يا عدو الله، ما شككت في الله قط.

وقال الذهبي في الموقظة (٥٤ـ٥٥): وقد تسمح الناس في هذه الأعصار بالإسراع المذموم الذي يخفى معه بعض الألفاظ، والسماع هكذا لا ميزة له على الإجازة، بل الإجازة صدق، وقولك سمعت أو قرأت هذا الجزء كله مع التمتمة ودمج بعض الكلمات كذب، وقد قال النسائي في عدة أماكن من صحيحه، وذكر كلمة معناها كذا وكذا[1].

***ـ ومنها أن يخطأ الراوي حال التحديث من كتابه، فيقلب ورقة زائدة.**

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢/ ٣٨٠) بعد أن ذكر كلاما لأبي زرعة الدمشقي في أبي اليمان: قال أبو زرعة: وقد سألت عنه أحمد بن صالح فقال لي مثل قول أحمد بن حنبل، وقال إبراهيم بن هانئ النيسابوري: قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزهري، والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها، وكذا قال يحيى بن معين عنه.

***ـ ومنها: أن يذكر الشيخ كلاما أثناء التحديث، استطرادا، ليس من صلب الحديث، فيظنه بعض الحاضرين أنه منه فيرويه عنه كذلك، فيقع في الوهم.**

ومن أمثلته ما حكاه الترمذي في العلل الكبير (٨٩) قال: حدثنا عبد الله بن أبي زياد حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني).

سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو حديث خطأ، أخطأ فيه جرير بن حازم.

ذكروا أن الحجاج الصواف كان عند ثابت البناني، وجرير بن حازم في المجلس فحدث الحجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) فوهم فيه جرير

(١) انظر السنن للنسائي مثلا (٤٣٨ـ٨٨٦ـ٢١٣٤ـ٣٧٠٤).

حازم، فظن أن ثابتا حدثه عن أنس بهذا.

والصحيح هو عن ثابت عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة يتكلم مع الرجل حتى نعس بعض القوم. اهـ

وقال الذهبي في السير(١٠/٦٠٦): وتفرد نعيم بذاك الخبر المنكر حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا (إنكم في زمان من ترك فيه عشر ما أمر به فقد هلك، وسيأتي على أمتي زمان من عمل بعشر ما أمر به فقد نجا).

فهذا ما أدري من أين أتى به نعيم، وقد قال نعيم: هذا حديث ينكرونه، وإنما كنت مع سفيان فمر شيء فأنكره، ثم حدثني بهذا الحديث.

قلت: هو صادق في سماع لفظ الخبر من سفيان، والظاهر، والله أعلم، أن سفيان قاله من عنده بلا إسناد، وإنما الإسناد قاله لحديث كان يريد أن يرويه، فلما رأى المنكر تعجب، وقال ما قال عقيب ذلك الإسناد، فاعتقد نعيم أن ذاك الإسناد لهذا القول، والله أعلم.

وانظر الإرشاد للخليلي(١/ ١٧٠) لترى مثالا آخر.

***ـ ومنها: أن يحمل المحدث الشره فيصرح بالسماع لما لم يسمعه.**

وممن كان يفعله الحافظ الباغندي، كما تراه في ترجمته من تاريخ بغداد (٣/ ٤٣٠).

بـ ـ وأما العرض وهو القراءة على الشيخ، فيدخلها الخلل من وجوه:

***ـ منها أن يكون الشيخ لا ينظر في أصله، وهو غير حافظ له، أو مع حفظه له ينتابه ما يشغله عن النظر كالنوم أو الحديث أو غير ذلك.**

قال أحمد: كان مالك إذا حدث من حفظه كان أحسن مما يعرضون عليه، يقرأون عليه الخطأ وهو شبه النائم[1].

(١) شرح العلل (٣٧١).

وقال إسحاق الطباع: لا أعد القراءة شيئا بعدما رأيت مالكا يقرأ عليه وهو ينعس، رواه الخطيب في الكفاية (٣٠٨) وابن السمعاني في أدب الإملاء(٨).

وقال أبو بكر الإسماعيلي: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان أبو محمد: جرجاني صدوق ضعف في آخر عمره: كتبت عنه في صحته، ثم كنت أمر به يقرأ عليه وهو نائم أو شبه النائم[١].

وحكي الخطيب في الكفاية (١٨٣) أن ابن وهب كان ينام في مجلس ابن عيينة، فترك بعضهم الرواية عنه لأجل هذا.

قال الدارقطني عن محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري: وكان لا يترك أحدا يتحدث في مجلسه، وقال: جئت إلى شيخ عنده الموطأ، وكان يقرأ عليه ويتحدث الشيخ مع قوم، فلما فرغ من القراءة قلت: أيها الشيخ يقرأ عليك وأنت تتحدث؟ فقال: كنت أسمع، فلم أرجع إليه[٢].

واختلف المحدثون في صحة السماع من الناسخ[٣]، وفعله ابن المبارك وأبو حاتم، ومنعه آخرون، كما تقدم قريبا نقلا عن ابن كثير.

ومن التوسع المفرط وغير المرضي في هذا الباب ما قاله الرافعي في أماليه: كان شيخنا أبو الحسن الطالقاني ربما قرئ عليه الحديث، وهو يصلى ويصغي إلى ما يقول القارئ وينبهه إذا زل ـ يعني بالإشارة[٤].

وممن كان يقرأ عليه وهو يصلي، ويصلح اللحن: الحافظ أبو الحسن الدارقطني[٥].

ومن التوسع المفرط كذلك عرض قارئين فأكثر على شيخ دفعة واحدة.

---

(١) سؤالات السهمي للدارقطني وغيره (١٤٤).
(٢) سؤالات السهمي (١٣٤).
(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٦٦) وفتح المغيث (٢/ ٤٨).
(٤) فتح المغيث (٢/ ٤٩).
(٥) السير (١٦/ ٤٥٥).

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٥٠) عن هذا الفعل: وفيه تساهل وتفريط، ومقابله في التشدد والإفراط فيه ما حكاه الخطيب في ترجمة الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن محمد الصوري، أنه كان مع كثرة طلبته وكتبه، صعب المذهب فيما يسمعه ربما كرر قراءة الحديث الواحد على شيخه مرات. اهـ. مصححا.

ومن آفات العرض كذلك أن يكون القارئ خفيف القراءة يفرط في الإسراع، أو كان يهينم بحيث يخفى بعض الكلام، أو كان السامع بعيدا عن القارئ أو كان الشيخ بعيدا عن القارئ وما أشبه ذلك[1].

قال الذهبي في الموقظة (٥٤ـ٥٥): وقد تسمح الناس في هذه الأعصار بالإسراع المذموم الذي يخفى معه بعض الألفاظ، والسماع هكذا لا ميزة له على الإجازة، بل الإجازة صدق وقولك سمعت أو قرأت هذا الجزء كله مع التمتمة ودمج بعض الكلمات كذب، وقد قال النسائي في عدة أماكن من صحيحه[2]: وذكر كلمة معناها كذا وكذا[3].

ويشتد الأمر في العرض إذا كان الشيخ أعمى لا يحفظ ما يعرض عليه.

قال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢٠٢): وقد كان عبد الرزاق يلقنه أصحاب الحديث، فإذا اختلفوا اعتمد من علم بإتقانه منهم، فيصير إليه، ومع ذلك فأسندت عنه أحاديث ليست في كتبه، البلاء فيها ممن دونه، وإذا كان من سمع منه من كتبه أصح، وممن فعله في الجملة موسى بن عبيدة الربذي[4]، فإنه كان أعمى، وكانت له خريطة فيها كتبه، فكان إذا جاءه إنسان دفع إليه الخريطة فقال: أكتب منها ما شئت، ثم يقرأ علي، مع كونه لم يكن بالحافظ، ولكن ليس بحجة.

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (١٦٧ـ١٦٨).

(٢) في هذا الإطلاق نظر، وفعله جماعة.

(٣) انظر السنن للنسائي مثلا (٤٣٨ـ٨٨٦ـ٢١٣٤ـ٣٧٠٤).

(٤) روى القصة الخطيب في الكفاية (٢٩٥)، وروى قبلها قصة ليزيد بن هارون مع جاريته في تلقينه إياه من كتابه، وكان أعمى.

ومنع من ذلك غير واحد من الأئمة كابن معين وأحمد، إلى آخر كلامه.

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٨): عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي الحمصي أبو تقى، روى عن عبد الله بن سالم صاحب محمد بن الوليد الزبيدي، روى عنه محمد بن عوف، قال سألت محمد بن عوف الحمصي عنه، فقال: كان شيخا ضريرا لا يحفظ، وكنا نكتب من نسخه الذي كان عند إسحاق بن زبريق لابن سالم، فنحمله إليه ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسناد ويحفظ بعض المتن فيحدثنا وإنما حملنا الكتاب عنه شهوة الحديث، وكان إذا حدث عنه محمد بن عوف قال: وجدت في كتاب ابن سالم ثنا به أبو تقى، قال: سمعت أبي ذكر لي أبو تقى عبد الحميد بن ابراهيم فقال: كان في بعض قرى حمص فلم أخرج إليه، وكان ذكر أنه سمع كتب عبد الله بن سالم عن الزبيدي إلا أنها ذهبت كتبه فقال: لا أحفظها، فأرادوا أن يعرضوا عليه فقال: لا أحفظ، فلم يزالوا به حتى لان، ثم قدمت حمص بعد ذلك بأكثر من ثلاثين سنة فإذا قوم يروون عنه هذا الكتاب، وقالوا عرض عليه كتاب ابن زبريق ولقنوه، فحدثهم بهذا وليس هذا عندي بشيء رجل لا يحفظ وليس عنده كتب.

ج- الوجادة:

وهي عموما يدخلها الخلل، ولهذا تكلم في حجيتها عدد من أئمة الحديث، قال الحازمي في الاعتبار: والكتاب والوجادة والمناولة كلها مرجوحات لما فيها من شبه الانقطاع بعدم المشافهة[1].

وقال الرشيد العطار في الغرر المجموعة (٢٧٢): فصل ووقع في الكتاب أيضا أحاديث مروية بالوجادة وهي داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية.

وقال الذهبي في السير (٥/ ١٧٤): وأما تعليل بعضهم بأنها صحيفة، وروايته وجادة بلا سماع، فمن جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف، لاسيما في ذلك العصر، إذ لا شكل بعد في الصحف ولا نقط بخلاف الأخذ من أفواه الرجال.

---

(١) ونقله الزيلعي في نصب الراية (١/ ١٢٣).

وقال في الميزان (٣/ ٢٦٦): وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح، والتصحيف يدخل على الرواة من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع.

وقال في السير (٥/ ١٧٨): قال أيوب لليث بن أبي سليم: شد يداك بما سمعت من طاوس ومجاهد، وإياك وجواليق وهب بن منبه وعمرو بن شعيب فإنهما صاحبا كتب، يعني يرويان عن الصحف.

وقال الدارقطني عن أبي العباس بن سعيد: إنما بلاؤه هذه الوجادات[١].

وقال البزار عن الأعمش: لم يسمع من أبي سفيان شيئا، وقد روى عنه نحو مائة حديث، وإنما هي صحيفة عرفت[٢].

وقال يحيى بن سعيد الأموي: كان ابن إسحاق يصحف في الأسماء، لأنه إنما أخذها من الديوان[٣].

وتكلم جماعة في حديث خلاس بن عمر لأنه صحيفة[٤].

وضعف ابن المديني ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، لأنه كتاب[٥].

ولهذا السبب تقرأ كثيرا في كتب التراجم وخصوصا السير للذهبي: فلان دفن كتبه[٦].

قال الذهبي رحمه الله فيها (١١/ ٣٧٧): قال أبو عبد الله الحاكم: إسحاق وابن المبارك ومحمد بن يحيى هؤلاء دفنوا كتبهم.

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (٩٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٩٦).

(٣) تصحيفات المحدثين للعسكري (١/ ٢٦).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٠٣) وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥٢) والعلل (١/ ١٦٧) وضعفاء العقيلي (٢/ ٣٧٧).

(٥) سؤالات عثمان بن أبي شيبة لابن المديني (١٠٤).

(٦) السير للذهبي(٨/ ٤٨٦ـ٩/ ١٧١ـ١٠/ ٤٧٠).

قلت ـ أي الذهبي ـ هذا فعله عدد من الأئمة، وهو دال أنهم لا يرون نقل العلم وجادة، فإن الخط قد يتصحف على الناقل، وقد يمكن أن يزاد في الخط حرف فيغير المعنى ونحو ذلك، وأما اليوم فقد اتسع الخرق، وقل تحصيل العلم من أفواه الرجال، بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبعض النقلة للمسائل قد لا يحسن أن يتهجى. اهـ[(١)].

وانظر الجامع للخطيب (١/ ٢٨٥) فيمن صحف وحرف في الأسانيد والمتون.

ولأبي أحمد العسكري والدارقطني تصنيف في تصحيفات المحدثين، وقد طبع أولاهما.

ومن أطرف ما حكاه الخطيب (١/ ٢٨٦) أن رجلا قرأ في مجلس مؤمل بن إسماعيل: حدثكم سبعة وسبعين، فضحك مؤمل، وقال: الفتى من أين؟ فقال من أهل مصر، فقال: شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري. اهـ.

قلت: كان مكتوبا في الأصل: شعبة وسفيان، والظاهر أنها بغير نقط، فتصحفت عليه.

وقال سليمان بن موسى: لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين ولا تقرؤوا القرآن على المصحفيين[(٢)].

وقال سعيد بن عبد العزيز: لا تأخذوا العلم عن صحفي ولا القرآن من مصحفي[(٣)].

وقال حجاج بن أرطأة: إياكم وأصحاب الكتب، فإنه لا يزال أحدهم قد جعل عمرا عمر وأشباهه[(٤)].

---

(١) وانظر السير (١١/ ٣٩٦) فهو مهم.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في الجرح (٢/ ٣١) والعسكري في تصحيفات المحدثين (٦) وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٤٦) وأبو زرعة في تاريخ دمشق(١٣٣).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في الجرح (٢/ ٣١) والعسكري في تصحيفات المحدثين (٧).

(٤) رواه أحمد في العلل (١/ ١٦٨).

وانظر الكفاية للخطيب (٣٩٠ـ٣٩١) في النهي عن أخذ العلم من الصحف.

وقال أحمد: كان وكيع يحفظ عن المشايخ وعن الثوري، ولم يكن يصحف، وكل من كتب يتكل على الكتاب فيصحف[١].

وذكر السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١٣٨) أن جماعة من المحدثين كبهز بن حكيم والحسن البصري ومخرمة بن بكير تسهلوا في إيراد ما يجدونه بخط الشخص بلفظ عن فلان.

قلت: وهذا من خفايا العلل، فيجب التفطن له، وقد يلجأ إلى التعليل به عند الحاجة.

وروى البخاري (٦٨٦٠) ومسلم (٧٨١) وغيرهما من طريق وهيب عن موسى بن عقبة قال سمعت أبا النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير.

ورواه ابن لهيعة قال: كتب إلي موسى بن عقبة يخبرني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد. رواه أحمد (٥/ ١٨٥).

فأسقط ابن لهيعة أبا النضر من السند، وصحف احتجر إلى احتجم.

قال مسلم في كتاب التمييز (١٨٨): وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع أو عرض عليه. اهـ.

وعن أبي بكر بن أبي أويس قال: كنت أجالس عبد الله بن زياد بن سمعان وكنا نرى أنه أخذ كتبا عن غير سماع، فبينما هو يحدث إذ انتهى لحديث لشهر بن حوشب فقال حدثني شهر بن جوست، قلت: من هذا؟ قال: رجل من أهل خراسان اسمه من أسماء العجم، فقلت له: لعلك تريد شهر بن حوشب، فعلمنا حينئذ أنه يأخذ من الكتب[٢].

---

(١) مسائل ابن هانئ (٢/ ٢٢٥) والآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ١٠٣).

(٢) تاريخ أبي زرعة (٢/ ٤١٥).

وتكلم جماعة في رواية إسحاق بن راشد الجزري عن الزهري، منهم ابن معين والنسائي.

ولعل السبب في ذلك هو ماذكره الحاكم في المعرفة (١١٠) عن أبي الوليد الطياسي قال حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس قال قدم علينا محمد بن إسحاق فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد، فقدم علينا إسحاق بن راشد فجعل يقول: وحدثنا الزهري، حدثنا الزهري، قال: فقلت له: أين لقيت ابن شهاب قال: لم ألقه، مررت ببيت المقدس فوجدت كتابا له ثم.

وسئل يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول أخبرني، قال: لا شيء كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه[1].

فائدة: كان من ورع ابن مهدي ما يلي: قال رحمه الله: وجدت كتابا بخطي في وسط كتبي لشعبة، فنظرت فيه فلم أعرفه فتركته[2].

د ـ أما الإجازة والمناولة.

فهما في الأصل مختلف فيهما، نعم استقر الإجماع على اعتبار الإجازة، لكن زاد بعض المحدثين أو كثير منهم التساهل في بعض أمورها، فزادت ضعفا إلى ضعف.

فأجاز أقوام الإجازة للمجهول والمعدوم، والإجازة بالمجهول والإجازة المعلقة والإجازة لغير الأهل كالمجنون ونحوه، وفعله خلق من المتقدمين والمتأخرين.

وكذا المناولة أجازها خلائق، وفعلها أقوام من المحدثين، بل سوى بين عرض المناولة وبين السماع جماعة منهم مالك وأحمد[3].

بل أجاز ابن شهاب، وتلميذه مالك، وتلامذة مالك: ابن وهب وابن القاسم

(١) الكفاية (٣١٥).

(٢) الكامل (١/ ١١١).

(٣) فتح المغيث (٢/ ١٠٣).

وأشهب، قول المتحمل بالمناولة حدثنا وأخبرنا[١].

قال الساجي عن ابن وهب: صدوق ثقة، وكان من العباد، وكان يتساهل في السماع، لأن مذهب أهل بلده أن الإجازة عندهم جائزة ويقول فيها حدثني فلان[٢].

وممن كان يفعل ذلك أبو اليمان الحكم بن نافع[٣]، قال الذهبي في السير (٧/ ١٩٠): فهذا يدلك على أن عامة ما يرويه أبو اليمان عنه بالإجازة ويعبر عن ذلك بأخبرنا. اهـ[٤].

بل أجازها في الإجازة المجردة عن المناولة جماعة منهم ابن عبد البر[٥].

قال ابن الصلاح في المقدمة (١٨٢): وكان الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث يطلق أخبرنا فيما يرويه بالإجازة.

وقال السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١١٤): وأغرب من هذا كله ما قيل من أن أبا نعيم كان يقول فيمالم يسمعه من مشايخه، بل رواه إجازة: أخبرنا فلان فيما قرئ عليه، ولا يقول وأنا أسمع، فيشتد الالتباس على من لم يعرف حقيقة الحال. اهـ.

ولهذا جعل الذهبي في الميزان (١/ ١١١) وغيره إطلاق أبي نعيم أخبرنا في الإجازة ضربا من التدليس، ونحوه في الموقظة(٤٩).

وقال السخاوي في فتح المغيث (١/ ١٨٢): ووصف غير واحد بالتدليس من روى عمن رآه ولم يجالسه، وبالصيغة الموهمة، بل وصف به من صرح بالإخبار في الإجازة

(١) وانظر فيمن أجاز ذلك الكفاية (٣٦٩-٣٧٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٦٧).

(٣) انظر الكفاية (٣٧٠-٣٨٥).

(٤) وفي السير (٢٢/ ٣٩٣) أن ابن دحية كان يطلق حدثنا في الإجازة. وفي التهذيب(٦/ ٦٧) أن ابن وهب كان يفعله كذلك. وكذا يونس بن عبد الأعلى.

(٥) فتح المغيث (٢/ ١١٢) ـ طبعة عويضة. وهي طبعة مليئة بالأخطاء، وعندي طبعة أخرى للكتاب، لعلها تكون أحسن مثال لأسوئ طبعة لكتاب حديثي في هذا العصر.

كأبي نعيم[١]، أو بالتحديث في الوجادة كإسحاق بن راشد الجزري. اهـ.

قلت: والراوية بالإجازة والمناولة يعتريها ما أسلفته في الرواية بالوجادة من التصحيف ونحوه، وخصوصا إذا ناول الشيخ الطالب الصحيفة ولم ينظر فيها، كما كان يفعله بعض المحدثين[٢].

قال الذهبي في السير (٦/ ٣٣١): كان ابن جريج يرى الرواية بالإجازة وبالمناولة ويتوسع في ذلك، ومن ثم دخل عليه الداخل في رواياته عن الزهري، لأنه حمل عنه مناولة، وهذه الأشياء يدخلها التصحيف، ولاسيما في ذلك العصر، لم يكن حدث في الخط بعد شكل ولا نقط. اهـ[٣].

قلت: وزد على هذا أن الزهري كان يرى جواز الرواية من الكتاب ولم يقرأه ولم يقرأ عليه[٤]. وهو تساهل غير مرضي.

وقد أنكر ابن معين على ابن وهب روايته عن ابن عيينة جزءا، ولم ينظر ابن عيينة في جزئه.

قال ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٠٢): ثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي عن أبيه قال: كنت عند ابن عيينة وعنده يحيى بن معين فجاءه عبد الله بن وهب ومعه جزء، فقال: يا أبا محمد، أحدث بما في هذا الجزء عنك، فقال لي يحيى بن معين: يا شيخ هذا والريح بمنزلة، ادفع إليه الجزء حتى ينظر في حديثه. اهـ.

وامتنع خلف بن تميم من الرواية عن حيوة بن شريح، لأنها مناولة.

فعن خلف قال: أتيت حيوة بن شريح فسألته، فأخرج إلي كتابا قال: اذهب فانسخ

---

(١) وممن كان يقول في الإجازة حدثنا وأخبرنا: يونس بن عبد الأعلى.

(٢) فتح المغيث (٢/ ١٠٨).

(٣) ونحوه في الميزان (٣/ ٢٦٦).

(٤) تاريخ ابن معين للدوري (٢/ ٥٣٨) و الكفاية للخطيب (٣٥٨) وانظر الكفاية (٣٥٧-٣٥٨-٣٦٥-٣٦٦) فيمن كان يفعل ذلك أيضا.

هذا وأروه عني قلت: لا نقبله إلا سماعا، قال: كذا أفعل بغيرك، فإن أردته وإلا فذره، قال: فتركته. رواه الرامهرمزي (٤٤١) والخطيب في الكفاية (٣١٥).

السبب الرابع عشر:

أن يخطأ الراوي في رواية الحديث بالمعنى لقلة درايته أو لعدم فهمه له فهما صحيحا، أو لطول عهده بسماعه، أو غير ذلك.

ومن ثم منع جماعة من الرواية بالمعنى.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٢٤٨): وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به، والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ ثم يظهر من سياق ماهو أحفظ منه أنه لم يوف بالمعنى.

وقال ابن حجر كذلك في النكت (٢٧٥) معلقا على حديث (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم): وعندي أنه رواه من حفظه بلفظ ظن أنه يؤدي معناه، فلم يصب فإن اللفظ الذي أتى به أعم من اللفظ الذي سمعه، وسبب ذلك أن هشيما سمع من الزهري بمكة أحاديث ولم يكتبها وعلق بحفظه بعضها، فلم يكن من الضابطين عنه ولذلك لم يخرج الشيخان من روايته عنه شيئا[1].

قال الخطيب في الكفاية (٢٠٠): والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها لأن ذلك أسلم له.

وروى الخطيب في الكفاية كذلك (٢٠١): عن إسماعيل بن علية قال: روى عني شعبة حديثا واحدا فأوهم فيه، حدثته عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن النبي

---

(١) ونقله عنه تلميذه السخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٠٤).

صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل، فقال شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر.

قلت ـ أي الخطيب ـ: أفلا ترى إنكار إسماعيل على شعبة روايته هذا الحديث عنه على لفظ العموم في النهي عن التزعفر، وإنما نهى عن ذلك الرجال خاصة، وكأن شعبة قصد المعنى، ولم يفطن لما فطن له إسماعيل، فلهذا قلنا إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى.

السبب الخامس عشر:

أن يخطأ الراوي في اختصار الحديث، فيختصره اختصارا مخلا.

قال الألباني في النصيحة (٤٤ـ٤٥): وههنا حقيقة أخرى يجهلها من لم يمارس هذا العلم ممارسة طويلة، ولم يتفقه بأساليب الحفاظ النقادين في معالجة الاختلاف بين الروايات، وهي أنهم يلاحظون أحيانا أن الخلاف إنما سببه الاختصار لسبب أو آخر، فقد يقتطع الثقة من الحديث قطعة تناسب المقام، وقد لا يرفعه لاعتقاده أنه معروف عند الحاضرين إلى غير ذلك من الأسباب التي تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالرواة. اهـ.

وروى الشيخان حديث (ألا إن الفتنة ههنا يشير بيده إلى المشرق)، وفي رواية إلى العراق.

وفي رواية لمسلم من طريق عكرمة: (خرج رسول الله من بيت عائشة، فقال: رأس الكفر من ههنا).

قال الألباني في الصحيحة (٥/ ٦٥٧): وأما رواية عكرمة فهي شاذة، كما سبق، ولو قيل بصحتها، فهي مختصرة جدا اختصارا مخلا، استغله الشيعي استغلال مرا. اهـ.

وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ـ أي حديث (من حلف على يمين) فقال: إن شاء الله لم يحنث ـ فقال: هذا حديث خطأ، أخطأ فيه عبد الرزاق

اختصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سليمان بن داود قال لأطوفن الليلة على سبعين امرأة . . . الحديث[١].

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ٤٧): سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا وضوء إلا من صوت أو ريح)، قال أبي: هذا وهم، اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال: (لا وضوء إلا من صوت أو ريح)، ورواه أصحاب سهيل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحا من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا).

وقال عنبسة: قلت لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه، قال: فقال لي: أوفطنت له[٢].

وقال عباس الدوري: سئل أبو عاصم النبيل: يكره الاختصار في الحديث؟ قال: نعم، لأنهم يخطئون المعنى[٣].

وممن اشتهر بكثرة اختصار الحديث الإمام وكيع[٤] والإمام البخاري لكن الإمام البخاري كان إماما عارفا بما يحيل المعاني من غيره، فكان يقطع الأحاديث ويختصرها حسب الأبواب التي يريد أن يحتج لها بالحديث.

ثم وقفت على مثال آخر جيد أحببت أن أذكره هنا.

خرج البخاري عن عائشة في خروجها مع النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت:

---

(١) الإرواء (٨/ ١٩٧).

وانظر فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٢١٩) ففيه أمثلة لما وقع لأئمة كبار من وهم في اختصار الحديث.

وانظر كذلك العلل لابن أبي حاتم (١/ ٩١-٤٣٠) والفتح لابن حجر (٣/ ٣٢) وعلل مسلم لابن عمار الشهيد (رقم ١١) والإرواء (٤/ ١٢).

(٢) انظر الكفاية (١٩٢).

(٣) انظر الكفاية (٢٢٥).

(٤) جامع البيان (١/ ١٩٨).

وكنت أنا ممن أهل بعمرة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض فشكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: دعي عمرتك وانقضي رأسك وامتشطي وأهلي بحج.

ورواه ابن ماجة من حديث ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: وكانت حائضا انقضي شعرك واغتسلي.

وهذا مختصر من حديث البخاري.

وقد ذكر المختصر لأحمد فأنكره، قال الخلال: إنما أنكرأحمد مثل هذا الاختصار الذي يخل بالمعنى لا أصل اختصار الحديث، قال: وابن أبي شيبة في مصنفاته يختصر مثل هذا الاختصار المخل بالمعنى[١].

السبب السادس عشر:

أن ينتقل ذهن الراوي من حديث إلى آخر، فيدخل عليه حديث في حديث، أو يجعل متن هذا لإسناد ذاك.

قال سعيد بن أبي مريم: لم يسمع ابن لهيعة من يحيى شيئا، ولكن كتب إليه، فكان كتب إليه يحيى هذا الحديث. يعني حديث السائب بن يزيد صحبت سعد بن أبي وقاص كذا سنة فلم أسمعه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حديثا واحدا وكتب يحيى بن سعيد بعده: (لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق)، فظن ابن لهيعة أنه من حديث سعد، وإنما هذا كلام مبتدأ من المسائل التي كتب بها إليه، وقال ابن معين: هذا الحديث باطل، وإنما هو من قول يحيى بن سعيد، هكذا حدث به الليث بن سعد عن يحيى بن سعد من قوله[٢].

فانظر إلى هذا المثال ما أعجبه وأغربه.

وقريب منه ما نبه عليه الدارقطني، لما سئل عن محمد بن غالب تمتام، قال: ثقة

(١) فتح الباري لابن رجب (٢/ ١٠٥).

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ١٥٥).

مأمون إلا أنه كان يخطئ وكان وهم في أحاديث، منها أنه حدث عن محمد بن جعفر الوركاني عن حماد بن يحيى الأبح عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (شيبتني هود وأخواتها)، فأنكر عليه هذا الحديث موسى بن هارون وغيره، فجاء بأصله إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي فأوقفه عليه، فقال إسماعيل القاضي: ربما وقع الخطأ للناس في الحداثة، فلو تركته لم يضرك، فقال تمتام: لا أرجع عما في أصل كتابي وسمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: كان يتقي لسان تمتام.

قال لنا أبو الحسن الدارقطني: والصواب أن الوركاني حدث بهذا الإسناد عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، وحدث على إثره عن حماد بن يحيى الأبح عن يزيد الرقاشي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (شيبتني هود): فيشبه أن يكون التمتام كتب إسناد الأول ومتن الأخير، وقرأه على الوركاني فلم يتنبه عليه، وأما لزوم تمتام كتابه وتثبته فلا ينكر، ولا ينكر طلبه وحرصه على الكتابة[1].

ولهذا نظائر، سأذكرها في أجناس العلل[2].

السبب السابع عشر:

ومن أسباب وقوع الأوهام في حديث الثقة كذلك: التحمل في حال الأسفار والرحل.

الأصل أن الطالب إذا روى عن شيوخ بلده الذين جالسهم وصاحبهم مدة طويلة، فإنه يروي الرواية على وجهها لمعرفته بمشايخ بلده في الضبط والإتقان ومعرفة بحديثهم

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره (٧٤ـ٧٥ـ٧٦)، طبعة مكتبة المعارف، وكم فيها من تصحيفات فالله المستعان، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٦٢ـ٣٦٣).

(٢) فانظر: الفتح لابن حجر (١٢/ ١٢٨)، (١٣/ ٤٣٤ـ٤٣٧) ـ (٦/ ١٢)، وشرح الطحاوية (٤١٣) والتلخيص الحبير (١/ ٢٨١) والسير (١٠/ ٦٠٦) والتهذيب (١٠/ ٤١١) والآداب الشرعية (٢/ ٤٩) وعلل ابن أبي حاتم (١/ ٧٧) (٢/ ٢٢٦).

ومروياتهم، أما إذا روى عن غير أهل بلده، الذين لم يخبر حالهم عادة، ولم يطل مجالستهم لمعرفة عدالتهم وحفظهم ومروياتهم، فإنه معرض للخطأ والوهم، وخصوصا إذا كان الشيخ الذي لقيه لقيه مدة قصيرة، ولهذا كان من مزيد تحري بعض العلماء أنهم يسألون مشايخهم عن علماء البلدة التي ينوون الرحلة إليها، فهذا سليمان بن داود القزاز يقول: قلت لأحمد: أريد البصرة عمن أكتب، قال عن أبي عامر العقدي ووهب بن جرير[1].

وقال عباس الدوري لشيخه ابن معين[2]: أريد الخروج إلى البصرة، فعمن أكتب؟ قال عن الأصمعي فهو ثقة صدوق[3].

وللرحلة عند المحدثين مكانة خاصة وأهمية متميزة، يعرفها من طالع أخبارهم في ذلك وما قاسوه من مشاق وصعاب، ذللها الصبر والتحمل طلبا لتحمل ونشر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وللخطيب في بيان ذلك مصنف مفرد، مطبوع متداول، وهو في حاجة إلى تتميم وزيادات، فعسى أن ييسر الله من يقوم بذلك، وفي كتاب الوريكات "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" فوائد جيدة في الموضوع.

وقد بدأت الشرارات الأولى للرحلة في طلب الحديث منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، ومن أشهر رحلة في ذلك العهد رحلة جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس في طلب حديث واحد، مسيرة شهر[4].

واتسعت دائرتها في زمن التابعين، ثم شاعت في سائر الأقطار، وكثر الرحل في طلب الحديث، وقل أن تجد محدثا اكتفى بشيوخ بلده ولم يرحل.

والسبب الداعي إلى رحلة الرواة والعلماء من أجل طلب الحديث هو الرغب في

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٠) - (١١/ ١٦١)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٧).

(٣) الوهم في روايات مختلفي الأمصار (٢٥١).

(٤) رواه البخاري تعليقا في صحيحه (٧٠٤٢) ووصله في الأدب المفرد (٩٧٠) وأحمد في المسند (٣/ ٤٩٥).

ملاقاة أكبر عدد ممكن من المشايخ، وخصوصا ذوي الأسانيد العالية، نظرا لتفرقهم في الأمصار من أجل الدعوة أو الجهاد في سبيل الله أو غير ذلك .

والغالب أن الراحل إلى بلد ما لا يعرف شيوخ أهل تلك البلدة المعرفة التامة، التي تمكنه من تمييز حديثه والخبرة بمروياته، كما هو الحال بالنسبة لشيوخ بلده .

ومن ثم فضلوا رواية البلدي على غيره، لأنه أعرف بحاله وبحديثه بخلاف الغرباء[1] .

قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢/ ٢١٣) عن إسماعيل بن عياش: فإنه إنما يراعى في ذلك أشياخه فقط، لأنه كان بهم عالما، وكان أخذه عن غيرهم في الأسفار والرحل، فلم يكن فيهم كما هو في أهل بلده .

وقال الحافظ في الفتح (١٠/ ٤٤٤): ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أتقن لما يحدث به في حال سفره .

وقال الزيلعي : وقال البيهقي : ولا تعلل رواية التيمم رواية الوضوء، فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة يعني أن رواية الوضوء يرويها مصري عن مصري، والتيمم بصري عن مصري[2] .

وقال ابن عدي في الكامل (٤/ ٣٣) : وأهل البلد أعلم بأهل البلد من غيرهم .

وقال ابن معين: وابن عوف أعرف بحديث أهل بلده[3] .

وحكم أبو حاتم في العلل (١/ ٩٣٢) لبلدي الراوي وإن خالفه الأحفظ .

وأعل أحمد حديثا بتفرد معمر بوصله وتحديثه به في غير بلده هكذا[4] .

---

(١) انظر التنكيل للمعلمي (٢/ ١٣).

(٢) نصب الراية (١/ ١٥٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٤١).

(٤) التلخيص الحبير (٣/ ١٦١).

السبب الثامن عشر :

أن لا يلازم الطالب الشيخ ملازمة طويلة تمكنه من التمرس على حديثه ومعرفته معرفة تامة وخبرته بمرويات شيخه.

فالملازمة الطويلة للشيخ تجعل الراوي أقدر على حفظ ومعرفة حديث شيخه، لخبرته الطويلة بحديثه وممارسته له، فلا شك أنه يقدم في هذا الشيخ على غيره عند الاختلاف.

"ومن أهم العلاقات التي لها دور رئيس في الحكم على أحد الرواة هي معرفة طول صحبة هذا الراوي لشيخه أو قصرها، لأن الملازمة الطويلة تجعل هذا الراوي أقدر على حفظ ومعرفة حديث شيخه، لخبرته الطويلة فيه ولممارسته له، فلا شك أنه يقدم في هذا الشيخ على غيره عند الاختلاف.

ولما لهذا الأمر من أهمية في إتقان حديث الشيخ والتقدم فيه، حرص بعض الرواة على ملازمة شيخه سنين طويلة، وعادة مايكون هذا الشيخ من أعلام المحدثين ممن يعنى بجمع علمه، وتدوين مسائله، وفهم منهجه.

فهذا عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١) يقول: اختلفت إلى مالك ثلاثين سنة، وما من حديث في الموطأ إلا ولو شئت قلت: سمعته مرارا من مالك[١].

ويقول ابن مهدي أيضا: لزمت مالكا حتى ملني[٢].

وجالس مبارك بن فضالة (ت ١٦٠) الحسن البصري ثلاث عشرة سنة[٣].

واختلف أبو حمزة السكري (ت ١٦٧) إلى إبراهيم الصائغ (ت ١٣١) نيفا وعشرين سنة[٤].

---

(١) الكفاية(٢٧٦).

(٢) الإرشاد(١/ ٢٣٨).

(٣) التهذيب(١٠/ ٢٩).

(٤) السير(٧/ ٣٨٦).

إذن من كان هذا شأنه مع شيخه يقدم على من لقي هذا الشيخ أياما يسيرة ، أو سمع منه مرة أو مرات معدودة .

وتتيسر الملازمة الطويلة في الغالب من أهل البلاد بعضهم لبعض؛ بمحكم الإقامة والسكنى، أما الغرباء فإنهم لا يمكثون مدة طويلة غالبا في ملازمة الشيوخ؛ لأنهم يقيمون مدة زمنية قصيرة، بقدر ما تسمح لهم ظروفهم المادية والاجتماعية ثم يؤوبون إلى بلادهم، فمثل هؤلاء لايمكنهم بحال التمرس والتمكن في حديث شيوخهم من الأمصار الأخرى، ولأجل ذلك تقع في حديثهم عنهم أوهام تكون بنسبتها إلى مجموع رواياتهم أكثر من أوهامهم عن أهل بلادهم ، ويستثنى من ذلك من طاب له المقام في البلاد التي رحل إليها فاستوطنها، فيعد هذا من أهلها ، فلا يعامل كغيره من الغرباء " .[١]

وهذا السبب غير السبب السابق ، وإن كان بينهما تداخل ، لأن الراوي قد يأخذ عن شيخه في حال إقامته بل ومن أهل بلده، لكن لا تطول صحبته الطول الذي يمكنه من التمرس في حديث الشيخ، ولهذا قدموا عند الاختلاف رواية من طالت صحبته لشيخه على من لم تطل .

وقد يقدمون الأقل حفظا في شيخ ما على حافظ كبير لأنه لازمه طويلا ، فقدموا مثلا رواية حماد بن سلمة في ثابت البناني على غيره .

وثابت روى عنه كل من شعبة وحماد بن زيد .

وحماد دون هؤلاء ، ومع ذلك قدم عليهم لطول ملازمته له .

وضعفوا رواية الحافظ الكبير في شيخ ما لقلة ملازمته له .

وقال الحافظ في الفتح(٥/ ١٥٨) : لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة، لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره .

---

(١) الوهم (٣٢٣-٣٢٤).

وقسم عدد من العلماء كالحازمي في شروط الأئمة الخمسة(٥٧) وابن رجب في شرح العلل أصحاب الزهري وجعلوهم طبقات كما تقدم.

ولنعد نقل كلام ابن رجب لأهميته.

قال رحمه الله: في شرح العلل (٢٣٠): ونذكر لذلك مثالا: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ومعمر ويونس وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى كالأوزاعي والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.

الطبقة الثالثة: قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه، لكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي، وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.

الطبقة الرابعة: قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح ونحوهم، وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.

الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، و عبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقا ونحوهم، فلم يخرج لهم الترمذي ولا

أبو داود ولا النسائي، ويخرج لبعضهم ابن ماجة، ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين . اهـ.

السبب التاسع عشر:

أن يجمع الراوي بين شيخين فأكثر، يروى عنهم حديثا واحدا، ويكون بين حديثهم اختلاف، فيحمل أحدهما على الآخر، فيتبين بجمع الطرق أنهما مختلفان.

فالجمع بين الشيوخ في الرواية يوقع الراوي في الزلل والغلط، والأولى إفراد كل رواية بمفردها.

قال أحمد عن ابن إسحاق: هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيحمل حديث هذا على هذا[١] .

وقال الحربي في العلل: بلغني أن شعبة قال: إذا حدث ـ أي عطاء بن السائب ـ عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع بين اثنين فاتقه[٢] .

وقال الحافظ في الفتح (١٢/ ١٠٤): ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه وحمل يونس حديث عروة على حديث عمرة، فساقه على لفظ عمرة، وهذا يقع لهم كثيرا.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٣٥٩) بعد أن ذكر جماعة من الرواة ضعفوا إذا جمعوا الشيوخ دون ما إذا أفردوهم، قال أبويعلى الخليلي في كتابه الإرشاد[٣] : ذاكرت بعض الحفاظ، قلت: لم لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت:

(١) علل أحمد رواية المروذي (٦١).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٥).

(٣) (١/ ٤١٧).

أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهويجمع بين أ سانيد، فيقول: أنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم، فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ.

ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره.

وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره، وقد أنكره شعبة أيضا على عوف الأعرابي.

قال ابن المديني: سمعت يحيى قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف عن خلاس عن أبي هريرة ومحمد عن أبي هريرة، إذا جمعهم، قال لي شعبة: ترى لفظهم واحداً؟

قال ابن أبي حاتم: أبي[1]: كالمنكر على عوف.

وكذلك أنكر يحيى بن معين على عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري أنه كان يحدث عن أبيه وعمه ويقول: مثلا بمثل وسواء بسواء، واستدل بذلك على ضعفه وعدم ضبطه.

وقد ذكر يعقوب بن شيبة أن ابن عيينة كان ربما يحدث بحديث واحد عن أنس ويسوقه بسياق واحد منهما، فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه... إلى آخر كلامه.

قلت: ويشتد الأمر إذا كان الحديث يرويه ثقة وضعيف، فيرويه عنهما الراوي فيحمل أحدهما على الآخر، ثم يرويه بإسقاط الضعيف.

قال ابن رجب في شرح العلل (٣٩٢) بعد كلام: ... وهذا مما لا يجوز فعله، وهو

(١) كذا في المطبوع بتحقيق السامرائي، أما الطبعة التي بتحقيق ربيع المدخلي، فليست تحت يدي الآن، والظاهر أن الكلام هكذا: قال أبي.

أن يروي الرجل حديثا عن اثنين، أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه ويذكر الثقة، وقد نص الإمام أحمد على ذلك، وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة، وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولا عليه.

السبب العشرون:

أن يختلط على الراوي أحاديث رواها عن شيخه مع أحاديث رواها عن شيخ آخر، أو تختلط عليه أحاديث سمعها من شيخ واحد فلا يهتدي للتمييز بينها، فيرويها على التوهم.

قال الدارقطني في العلل (٨/ ١٥٣): . . . ويشبه أن يكون ذلك من ابن عجلان، لأنه يقال: إنه كان قد اختلط عليه روايته عن سعيد المقبري والليث بن سعد، فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل.

وروى الترمذي في العلل الصغير (١٠/ ٣٤١ـ تحفة): عن محمد بن عجلان قال: أحاديث سعيد المقبري، بعضها سعيد عن أبي هريرة، وبعضها سعيد عن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت علي، فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة.

وروى ابن حبان في المجروحين (١/ ٤٦٨) عن معاذ بن معاذ العنبري، وذكر صالح بن أبي الأخضر فقال: سمعته يقول: سمعت الزهري، وقرأت عليه فلا أدري هذا من هذا. فقال يحيى بن سعيد القطان وهو إلى جنبه: لو كان هكذا لكان جيدا، ولكنه سمع وعرض ووجد شيئا مكتوبا، فقال: لا أدري هذا من هذا[1].

وروى عباس الدوري عن ابن معين قال: حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتابا من تصنيفه، قال: فقرأ منه ساعة، ثم قال: ثنا ابن المبارك عن ابن عون، فحدث عن ابن المبارك عن ابن عون أحاديث، قال يحيى: فقلت له: ليس هذا عن ابن المبارك،

(١) وانظر ضعفاء العقيلي (٢/ ٥٨٠ـ٥٨١) وسؤالات البرذعي (٢/ ٧٦٠).

فغضب، وقال: ترد علي؟ قال: قلت: إي والله، أريد زينك، فأبى أن يرجع، قال: فلما رأيته هكذا لا يرجع، قلت: لا والله، ما سمعت أنت هذا عن ابن المبارك ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون قط، فغضب وغضب كل من كان عنده من أصحاب الحديث، وقام نعيم، فدخل البيت فأخرج صحائف فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم يا أبا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك، فرجع عنها[1].

قال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة (٢/ ٥٧٩ـ٥٨٠): ذكرت لأبي زرعة عن مسدد عن محمد بن حمران عن سلم بن عبد الرحمن عن سوادة بن الربيع (الخيل معقود في نواصيها).

فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد، كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف، ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران.

قلت: له روى هذا الحديث يحيى بن عبدك عن مسدد؟

فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد.

فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه.

فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق. اهـ

---

(١) رواه الخطيب في الكفاية (١٧٧ـ١٧٨).

السبب الواحد والعشرون:

أن يكون بين متنين تقارب في اللفظ، فيدخل عليه أحدهما في الآخر.

ومن أمثلته:

قال ابن أبي حاتم في العلل (١/ ١٤٣): سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يسلم عن يمينه وعن يساره) قال أبي: هكذا رواه عمرو، ولم يتابع عليه، إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفتل عن يمينه وعن شماله.

وقال أيضا (٢/ ١٣٥): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن مصعب القرقساني عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم (مر بشاة ميتة قد ألقاها أهلها، فقال: زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها)، فقال: هذا خطأ، إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها، فقلت لهما الوهم ممن هو؟ قالا: من القرقساني.

وانظر العلل(١/ ٩٨) والفتح لابن رجب(٥/ ٣١٩).

أما بعد، فهذا واحد وعشرون سببا من أسباب وقوع الوهم في حديث الثقة، أطلت النفس في تحريرها لأهميتها ولقلة من تكلم عليها، وأختم هذا الفصل بهذه العبارة الجامعة لابن تيمية في الفتاوى، قال رحمه الله (١٨/ ٤٥ـ٤٦)، والسهو له أسباب:

أحدها: الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة.

وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن.

وثالثها: التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

ورابعها : أن يدخل في حديثه ما ليس منه ويزور عليه .

وخامسها : أن يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه .

وسادسها : الإرسال ، وربما كان الراوي له غير مرضي .

وسابعها : التحديث من كتاب لإمكان اختلافه .